الميزان

إقتصادية . إجتماعية . نقابية

السنة الحادية عشرة ■ العدد ١٨ ■ تموز ٢٠٠٠ ■ الثمن ١٠٠٠ ل.ل. AL-MIZAN - No 18 - Jullet 2000 - 11 eme annee

اكرم شهيب:
حماية البيئة
ليست عملاً ترفيهي..

الصرف الكيفي:
آثار ونتائج...

بهيج ابو حمزة:
زيادة اسعار النفط لم نشهدها
منذ حرب الخليج...

مروان حماده:
الكلام عن التركة
الثقيلة هروب...

ومن يتطلع الى الوراء
لايمكن ان يتقدم
الى الأمام...

من أرضنا
نصنع الترابة مثل
صخور لبنان

تلفون: ٨١٩٨٦١/٢ - ٨٦١٦٨٧ - ٨٦١١٨٩ (٠١) ٢٣٠٠٢٣/٥٠ (٠٣)

فاكس: ٦٤٣٠٩٨ (٠١) - ٢٣٠٠٢٦(٠٣)

الميزان

AL-MIZAN

اقتصادية - اجتماعية - نقابية

صاحبا الامتياز:

علي جابر – سليمان الباشا

رئيس التحرير: صبحي الدبيسي

المدير العام: عصمت عبد الصمد

المدير المسؤول: عائدة عبد الصمد

الادارة والتحرير

بيروت – وطى الصيطبة – شارع جبل العرب – بناية زاهد وشاهين

ص.ب. ١١/٦٧٧٤

هاتف: ٠١/٣٠٠٣٨٦

في الميزان

إلى متى يصير الشعب...؟

تعيش البلاد اليوم، أزمة اقتصادية ومعيشية حادة تهدد بانهيار واسع وشامل. في ظل هذا الوضع المخيف نرى الحكومة تقف عاجزة، بل متفرجة تلهي الناس بشعارات فارغة ومشاريع وخطط واهية. فبعد مضي ما يقارب السنة والنصف على عمر هذه الحكومة لم نلمس أي اجراء جدي لمعالجة الأزمة واسبابها الحقيقية متذرعة بالتركة الثقيلة والدين العام يتنامى ويزداد وخدمة هذا الدين تأكل النسبة الكبيرة من الدخل.

هنا نلحظ ان الحكومة بدلا من ان تعمل على المعالجة العملية الواقعية للأزمة لا ترى أمامها الا الفئات الشعبية مكسرا للعصى فتفرض الضرائب غير المباشرة المرة تلوى الأخرى والتي فاتت كل الحدود بحجة تأمين موارد للخزينة لتغطية العجز وخدمة الدين العام. هنا نتساءل، هل هو قصور في النظر لدى المسؤولين في الولوج إلى الأسباب الحقيقية للمشاكل الاقتصادية أم انها سياسية متعمّدة. وموحى بها. لكي تتفاقم الأزمة أكثر وتُفرّغ البلاد من الكفاءات بتزايد الهجرة بحيث تؤدي حتما الى انخفاض الانتاج القومي وبالتالي زيادة في الفرق حتى الموت؟

لقد سقطت الاقنعة.

لقد سقطت كل المقولات، وكل الشعارات، التي رفعتها هذه الحكومة، وثبت فشلها، حتى في إدارة الأزمة.

هل اقتنع رئيس الحكومة ان استبعاد الأحزاب والقوى السياسية لا ينقذ الوضع؟؟

فالأزمة الحادة ليست مستعصية، إنما هي بحاجة الى قرار سياسي جريء وكبير، والقرار الجريء لا يمكن أن يتخذ إلا من الأحزاب والقادة السياسيين في البلاد.

الشعب قد يصبر، لكن في النهاية لن يسكت، بالأمس نزل الى الشارع آلاف المتظاهرين، وسيُصعّد التحرك. لهذا نقول: إلى متى يصبر الشعب فحذار.. حذار من الانفجار الكبير.

أسرة التحرير

في هذا العدد

النائب مروان حماده
ص - ٢

ندوة القمة الدولية للتنمية
ص - ١٩

الصرف الكيفي
ص ٢٨

في الميـزان ١

حوار مع النائب الاستاذ مروان حماده ..... ٢ - ٦

مقابلة مع رئيس تجمع شركات النفط الشيخ بهيج ابو حمزه ٧-١٠

الثـروة الحـرجيـة واهميـة المحـافظة عليـهـا ١١-١٣

ندوة حـول واقـع التـعليم الرسـمي ١٤-١٥

دور التعـاونيات في تخـفيف الازمـة المعيشـية ١٦-١٨

القمة الولية للتنمية الاجتماعية ١٩-٢١

مشروع نظام التقاعد ٢٢-٢٦

ادب الحـيـاة ٢٧

اثار ونتائج الصرف الكيفي ٢٨-٣١

الصفحة الاخيرة ٣٢

موضوع الغلاف

النائب اللبناني مروان حماده ل«الميزان»:

تظاهرة ١٢ تموز صرخة مدوية في وجه حكومة الحص ومالية القرم. سياسة الحكومية الحصية ادت الى كارثة اقتصادية لا يمكن ان يتحملها لبنان.

الذي يتطلع الى الوراء لا يستطيع أن يتقدمْ الى الامام هذا الكلام أدلى به النائب والوزير السابق الأستاذ مروان حمادة عضو كتلة جبهة النضال الوطني في الحوار الصحافي الذي أجرته معه الميزان معتبراً أن سياسات الحكومة في السنة ونصف الماضية، أدت الى كارثة اقتصادية واجتماعية لا يمكن ان يتحمل لبنان استمرارها... وان تظاهرة ١٢ تموز صرخة مدوية في وجه حكومة الحص ومالية القرم. وعلى الحكومة برغم كل الضغوط الدولية القيام بأبسط واجباتها وان تكون مستنفرة الى جانب الشعب. وان سياسة التقنين وغلاء البنزين هي نتيجة عدم شعور المسؤولين بمعاناة المواطن وان موضوع الكهرباء موضوع فوضى عارمة إدارية وتوزع صلاحيات وفي المجال الاقليمي اعتبر حمادة ان الرئيس بشار الاسد سيقود سوريا الى أفق جديد في بداية الألفية الثالثة انطلاقا من المبادىء والمسلمات التي خلفها الرئيس الراحل حافظ الأسد.. متوقعا استئناف المفاوضات على المسارين السوري والاسرائيلي لكنه تساءل من يحكم اسرائيل اليوم ومن يحكم أميركا التي تعيش مرحلة انتقال من رئاسة الى أخرى.

الميزان: التقت النائب حمادة وأجرت معه الحوار التالي:

واخيراً تحرك الاتحاد العمالي العام في تظاهرة كبيرة الأسبوع الماضي بعد صمت رهيب اثار اكثر من تساؤل هل الاتحاد العمالي العام موجود أم غير موجود.. لماذا برأيك هذا الصمت طوال هذه الفترة وما جدوى تحركه في الوقت الحاضر؟

- أكان هناك اتحاد عمالي أو لم يكن، فهناك عمال. وعمال لبنان اليوم في أزمة.. أزمة الخبز.. أزمة البطالة.. أزمة الطبابة.. أزمة الضمان الاجتماعي.. أزمة التعليم.. والعمال بالأمس نزلوا الى الشارع ليذكروا الاتحاد العمالي والحكام بمأساتهم المستمرة ونحن إذ شاركنا في هذه التظاهرة ولو رمزيا نقول للدولة اللبنانية وللحكومة أن سياسات السنة ونصف الماضية أدت إلى كارثة اقتصادية اجتماعية محققة لا يتحمل لبنان استمرارها. إما ان تؤدي الى افلاس جماعي بقطاعاته الاقتصادية في الصناعة. في الزراعة. في السياحة. في الخدمات وفي التجارة وكانت تظاهرة ١٢ تموز صرخة مدوية في وجه حكومة الحص ومالية القرم وانذار أخير بأن ما شهدناه خلال الأيام والاسابيع القليلة الماضية على رغم الفرصة الكبرى بالتحرير كان تدهور الوضع المعيشي - اقفال المؤسسات - تسريح العمال والمعلمين تعثر تعاونيات بيروت والمناطق واصطدام الموسم السياحي الذي نعول عليه كثيرا بأزمة عشوائية في الكهرباء نتيجة سوء الادارة وسوء الرؤية وانعدام اتخاذ المبادرات في توقيتها أكان ذلك في الصيانة أو في استيراد الفيول. تظاهرة الأمس كانت صرخة تقول ان الحكومة تكنوقراطية المعدومة المبادرات المشلولة الإرادة. القليلة الانتاج قادت لبنان الى وضع قد لا نستطيع انتظار الاستحقاق الدستوري في تشرين الاول المقبل لتبديل هذه السياسات ان لم نستطع قبل ذلك الاستحقاق تبديل هذه الحكومة.

بالأمس هدد رئيس الاتحاد العمالي العام الياس ابو رزق بالنزول الى الشارع والاضراب المفتوح ماذا يمكن ان تفعله هذه الحكومة في هذه الفترة الحرجة والساخنة نتيجة الانتخابات النيابية المقبلة؟

- كلنا هناك شبه توافق بين القوى السياسية والاتحادات النقابية على انتظار استحقاق تشرين لتغيير الحكومة واسترداد تغيير النهج

الاقتصادي والاجتماعي للدولة اللبنانية ورغم صرخة العمال وأنين الهيئات الاقتصادية في الوقت ذاته كنا مصممون على الانتظار خصوصا أن فرصة التحرير كانت طاغية على كل شيء آخر غير ان تسارع التدهور وبروز صرخة كبرى في بعض القطاعات من التعاونيات الى الصناعة تحديدا مع تباطىء الحركة السياحية أدى بالاتحاد العمالي وبالقوى السياسية المشتركة الى نقل المعركة من الاعلام ومن المجلس النيابي الى الشارع ولو رمزياً..

في معرض رده على التظاهرة حمل مجلس الوزراء بلسان وزير اعلامه مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الى التركة الثقيلة. كيف تردون على ذلك؟

- الذي يتطلع الى الوراء لا يستطيع ان يتقدم إلى الأمام. وهذا ما وقعت فيه هذه الحكومة فستكون تركتها هي تفوق ما ورثته. لقد ورثت بنى تحتية وتقديمات اجتماعية ولو مجتزأة بينما هي ستترك لنا عجزا اضافيا مع ضرائب إضافية مع توقف الاستثمار من قبل الدولة مع تراجع الاستثمارات العربية والأجنبية. مع جمود كامل للقطاع العقاري. مع تراجع للنشاط السياحي. ومع اقفال المؤسسات بالمئات وتسريح العمال والمعلمين.

تنتمون الى كتلة جبهة النضال الوطني لمؤسسها الزعيم كمال جنبلاط مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي وصاحب شعار حزب الذين ليس على صدرهم قميص.. لكننا في الفترة الأخيرة شاهدنا انكفاءا في مواقف الحزب تجاه قيادة الاتحاد العمالي العام.

هل ستستمرون كنواب جبهة النضال الوطني في دعم المطالب العمالية والدفاع عن حقوقهم وما هي خطتكم لصيانة الحركة النقابية؟

- سيعلن بيان لجبهة النضال الوطني خلال أيام من قبل الرئيس وليد جنبلاط وسترون ان في هذا البرنامج ما يعني بالشأن العمالي وبالملف الاقتصادي والاجتماعي ذي النفس والروح التي خلفها لنا المعلم كمال جنبلاط. ان الحزب التقدمي الاشتراكي على اعتقادي وعلى رغم ملاحظاته في بعض الأحيان على الاتحاد العمالي تشكيلا واداء يبقى هو الحزب الداعم لهذا الاتحاد واحد ركائز هذا الاتحاد وسيبقى جزأ لا يتجزأ من الحركة العمالية أكان ذلك من خلال جبهة التحرر العمالي أو من خلال المنظمات الشبابية وحتى جبهته النيابية وكانت مشاركة الحزب بالأمس نقابية وسياسية ونيابية من قبل الجبهة تعبيرا عن هذا التوجه الذي هو في نظري أكبر وأقوى من أية ملاحظات آنية قد تقوم عادة بين الاصدقاء.

بعد تحرير الجنوب أعتقد اللبنانيون بأنهم سيعيشون عرس الفرح الدائم فجأة دخلنا في النفق المظلم.. في الظلمة الكهربائية في الظلمة الاقتصادية.. في الظلمة السياحية برأيك كمطلع على حيثيات السياسة اللبنانية والعالمية. ماذا يدور خلف الكواليس أو ماذا يخطط للبنان؟

- مما لا شك فيه ويجب الا نتغاضى عنه، ان لبنان يتعرض لضغوط دولية من أجل تصفية الملف اللبناني وفق الشروط الاسرائيلية. أي بالتغاضي عن قضية اللاجئين ونسيان قضية المياه وقبول التجاوزات او بعض الخروقات الاسرائيلية على ارضه. ان لبنان. كل لبنان حكومة ومعارضة دولة وشعباً يرفض هذه الضغوطات وسيبقى في مناعته المعهودة حيال هذا الواقع.. في كل الحالات ذلك لا يعفي الحكومة من أبسط واجباتها الاقتصادية والمعيشية بل على العكس ان حالات التحدي والفترات العصيبة توجب من الحاكم أياً كان أن يكون مستنفراً الى جانب الشعب لتقوية المناعة الشعبية في وجه المؤامرة ولتأمين الوفاق الوطني في أبهى مظاهره.. والوفاق الوطني ليس وفاقاً لا سياسيا فحسب ولا طائفيا ومذهبياً بل وفاق يجمع كل طاقات الوطن وكل شرائحه وكل طبقاته..

لو كانت بيدكم مقدرات الحكم كما كنتم بالامس ماذا كنتم بدلتم من النهج المتبع حالياً؟

- في النطاق الضيق التي كنت أتعاطى به وهو التقديمات الصحية كنت اعتبر ان ما كنا نوفره بالأمس في أحوال أفضل من أحوال اليوم هو ناقص وفي نظري أنه كان يجب وخصوصا في هذه الفترة العصيبة الذي نرى فيها تراجعاً في القدرة الشرائية لليرة وطاقة اللبنانيين على مواجهة كلفة العيش في بلد اضحى من أغلى بلاد العالم يجب أن يكون التركيز أكثر على التقديمات التعليمية - التربوية والصحية والاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى على تشجيع الاستثمار لكي نوفر فرص العمل. لا فرصة عمل واحدة في لبنان.. بل على العكس نتلقى يومياً مئات الشباب الذين فقدوا مصالحهم وأعمالهم ويأتون إلينا باحثين عن فيزا الى دولة من الدول حرام حرام أن يؤسس لبنان شبابه ويؤهلهم جامعياً وتقنياً ومهنياً وسيصبحون بالنتيجة في خدمة الاقتصادات الأخرى. اليوم نحن نواجه عدوا شرسا بدأ يتطلع الى احتلال الاقتصادات اكثر مما هو يتطلع الى احتلال الاراضي وهذا سر تحول سياساته الحقيقية، وهذا ما يفرض علينا ان نهيىء أنفسنا لمواجهة جديدة هي مواجهة التقنيات والتحديث.

البنزين على عتبة ١٧ الف ليرة. وتقنين الكهرباء حدث ولا حرج..

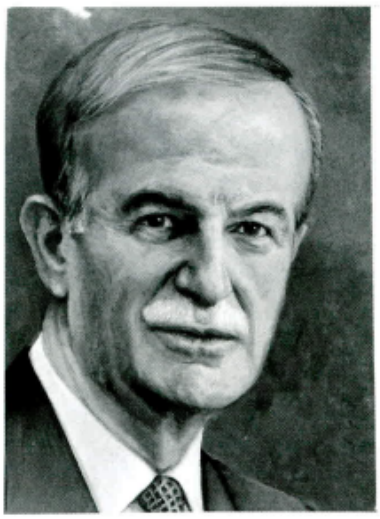

كيف تقرأ هذه السياسة المتبعة في المعالجات الخدماتية من منظارك كوزير سابق كانت لك اهتمامات خدماتية ولما تزل؟

- أرى أن هذه السياسة هي نتيجة عدم شعور المسؤولين بمعاناة المواطن.. نحن نعلم أن أسعار النفط ارتفعت.. لسنا أغبياء ولسنا جهال ولكن المفارقة الكبرى ان تبقى الحكومة فارضة ضريبة اساسية على البنزين في الوقت الذي ترتفع به الأسعار فتحمل المواطن الفقير اللبناني كامل العبء بينما لا بد وأن يتوزع هذا العبء بين التخفيف من أرباح المستورد التخفيف من ضريبة الدولة وآنذاك قد يتحمل المواطن خمسمائة أو الف أو الفين ليرة اما ان نحمله ستة آلاف ليرة لأننا لا نريد أن نخفض قرشا من الضريبة فهذا حرام وهذه جريمة بحق المواطنين. اما الكهرباء فالكل يعمل ان الموضوع موضوع فوضى عارمة إدارية وتوزع صلاحيات وزير الداخلية يقشط وزير الموارد صلاحياته الذي يقشط مؤسسة الكهرباء صلاحياتها وتوزع الاتهامات ويفتشون عن اكباش محرقة في المدير العام الذي عينوه هم وفي مجلس الإدارة المعين من قبلهم ايضا.. بنظري احالة صلاح ابو الخدود أو جورج معوض الى المحكمة لن يغير شيئاً.. المشكلة ليست فيهما المشكلة في القرار السياسي الذي منع مؤسسة كهرباء لبنان من استيراد الفيول في الأوقات المفروضة فيها وفي عدم توقيع عقود صيانة.

"أنت اذا كان عندك مولد كهربائي صغير بقيمة الف او الفين دولار تعرف بأنه يحتاج الى صيانة والى بنزين كل اسبوع او كل عشرة أيام. الدولة الأحرى بها ان تكون هي على علم بمسؤولياتها"..

الحدث الكبير في المنطقة كان غياب الرئيس حافظ الاسد.. كيف تقرأون واقع المنطقة السياسي وانعكاسه على لبنان؟

- الاعمار بيد الله ومن الطبيعي ان تنتقل المسؤوليات في الدول من حاكم إلى آخر الحمد لله ان سوريا وجدت من خلال الاستقرار المؤسساتي ومن خلال الرئيس الجديد بشار الأسد وجهاً شاباً منفتحاً على عالم الغد سيقود سوريا انطلاقاً من المبادىء والمسلمات التي خلفها الرئيس الراحل حافظ الأسد الى افق جديد في بداية الألفية الثالثة الدول كالعائلات كالمجتمعات.. كالشعوب تجدد شبابها كل فترة وهذه سنة الحياة..

هل تلحظون ان هناك استئناف للمفاوضات على المسارين السوري والاسرائيلي؟

- بنظري ان المفاوضات ستستأنف ولكن يجب أن نعرف من يحكم اسرائيل هل هو باراك هل هم الحاخامات وحركة شاس؟ هل هو الليكود المتخفي في نصف وزارة باراك ثم من يحكم أميركا؟.. أميركا في مرحلة انتقال من رئاسة الى رئاسة اخرى.. اتوقع استئناف المفاوضات لكن لا أرى جدوى من ذلك قبل ان نعرف من هو المحاور ومن هو الراعي.

كيف تصفون علاقتكم بالعهد؟

- العلاقة مع الرئيس لحود جيدة.. طبيعية يميزها الحوار المفتوح بينه وبين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ومع كتلة نواب جبهة النضال الوطني نحن

. سياسة تقنين الكهرباء وغلاء البنزين نتيجة عدم وشعور المسؤولين بمعاناة المواطن.

. انتخابياً نتمنى أن لا نقع في تجربة تذكرنا بانتخابات ١٩٤٧.

. اذا انفتح جنبلاط على المسيحيين يعاتب بانه... يمارس سياسة انعزال وإذا ابتعد عنهم يعاتب بأنه انقض على الوفاق الوطني.

الرئيس بشار الأسد سيقود سوريا الى افق جديد...

نتباحث معه في كل الأمور ننقل إليه عندما تكون هناك شكوى ونخوض معه في ملف عودة المهجرين وضرورات استكمال هذه العودة. أما العلاقة مع الحكومة فهي علاقة أملتها منذ اللحظة الأولى بأن هذه الحكومة حكومة غير قادرة لا على التصحيح المالي ولا على النهوض بلبنان وكان وليد جنبلاط الذي انتقد كثيراً على أنه بكر في الهجوم تبين أنه كان على حق مئة بالمئة.

مع كل حالة انفتاح يقوم بها النائب وليد جنبلاط باتجاه الطوائف المسيحية والقيادات المسيحية نشهد أن هناك تياراً مسيحياً متطرفاً يحاول عرقلة هذا الانفتاح ووضع العصي في طريق التقارب الدرزي - المسيحي واللبناني - اللبناني. ما هو القصد من جراء ذلك وما هي الوسيلة لاحباط مخططات المصطادين في المياه العكرة؟ ومن يحرك هذه السياسة بالتحديد؟

- يحركها كل من لا يريد الوفاق الوطني، نحن لسنا على صراع ولن نكن يوماً على صراع مع المسيحيين فهم شركاؤنا في هذا الوطن وشركاؤنا في الخيار العربي وليد جنبلاط في هذا المضمار اذا انفتح على المسيحيين يعاتب بانه يمارس سياسة انعزال وإذا ابتعد عنهم يعاتب بأنه انقض على الوفاق الوطني، وليد جنبلاط يتحرك وفق قناعاته ووفق مبادىء حزبه ولن يغير كل هذا الهجوم الذي يتعرض له بين وقت وآخر من قناعاته..

بالنسبة للموضوع الانتخابي.. كيف تواجهون المعركة الانتخابية في الشوف وفي الدائرة الأكثر سخونة عالميه - بعبدا؟

- نواجهها بكل برودة أعصاب وبأن اللعبة يجب أن تكون مفتوحة.. وأن تكون الانتخابات نزيهة ديمقراطية لنقي من لعبة الأجهزة ومن لعبة البطاقة.. هذه هي مكامن الخطر الحقيقية على التجربة الانتخابية للعام ٢٠٠٠ نتمنى أن لا نقع في تجربة تذكرنا بانتخابات ١٩٤٧ وأن تكون نزاهة الانتخابات فرصة لكي نقدم للشعب البناني مجلس نيابي جديد يمثلهم خير تمثيل.

من الملفت للنظر أن هناك أحزاباً كانت متحالفة مع الحزب التقدمي الاشتراكي نجدها اليوم في الجبهة المعادية للحزب كيف تفسرون ذلك؟

- لعبة الانتخابات تترك المجال مفتوحاً للمناورة والتحالفات.. نحن لا نلوم أحداً ولكن نريد أن نؤكد للجميع أن المسلمات اتي جمعتنا والتي هي وحدة لبنان وعروبته وديمقراطية نظامه بكل ما للكلمة من معنى هذه هي الأسس التي ترتكز إليها تحالفاتنا..

تقولون أن العلاقة مع سيد العهد جيدة ولكن هناك تدخل من الأجهزة. من هي هذه الأجهزة ومن يحركها ولمن تعمل؟

- هذا السؤال كبير نتمنى أن يأتي الجواب ليس لنا فقط بل أيضاً لسيد العهد وبنظرنا الورقة الاصلاحية التي نبني عليها هذا المسعى لدمج الوزارات ولدمج المجالس أن ينساق هذا النهج على دمج الأجهزة الأمنية كما نصت عليه الورقة الاصلاحية لأن كثرة الأجهزة تدخلنا في نفق نتصارع فيه في الظلام وليست هذه الغايات تصب دائماً في خدمة العهد.

كيف ترى الصورة بعد الرابع من أيلول هل هناك تصحيح مسار.. هل هناك تبدل في الوجوه يقود إلى حكومة جديدة؟

- نتمنى ذلك. لكن أستطيع التكهن بما سيحصل.

هل تشجعون وصول نقابيين إلى الندوة النيابية؟

- نتمنى ذلك أيضاً ولكن أن الجدران السياسية للتعليب قد لا تسمح لتحقيق هذه الانجازات على الصعيد الديمقراطي والنقابي..

أجرى الحوار صبحي الدبيسي

المحروقات

رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط

بهيج أبو حمزة

ـ زيادة أسعار النفط لم يشهدها لبنان منذ حرب الخليج.

ـ التزام دول أوبيك بتحديد الكميات أدى إلى ارتفاع الأسعار.

رأى الشيخ بهيج أبو حمزة رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط ان أسعار النفط شهدت زيادة ملفتة لم يشهدها لبنان منذ عشر سنوات أي منذ حرب الخليج وان الاجتماع الأخير لدول أوبيك أقر بزيادة ٩٥٠ ألف برميل لايجاد نوع من التوازن في الأسعار بحدود ٢٥ أو ٢٦ دولار للبرميل الواحد. وصولاً إلى التوازن بين العرض والطلب. وان أزمة الكهرباء متعلقة بعدة أمور أهمها: الاعطال الكبيرة على المعدات ونتائج الغارات الاسرائيلية على المحطات وعدم تسديد الفواتير النفطية المتعلقة بمادة الفيول أويل.

«الميزان» نقلت الى الشيخ بهيج أبو حمزة رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط هموم المواطن اللبناني جراء ارتفاع أسعار النفط والتقنين الحاد في الكهرباء وكانت أجوبته على الشكل التالي:

الميزان: ـ تعيش البلاد حالة خطيرة ومقلقة بالنسبة لزيادة أسعار النفط. هل هذا الغلاء عالمي ولا بد من انعكاسه على لبنان أم أن هناك بلبلة في السوق المحلية بالنسبة لارتفاع الاسعار؟

لبنان بلد مستورد للنفط، وكونه بلداً مستورداً للنفط فمن المؤكد أنه يخضع للأسعار العالمية هذه السنة شهدت أسعار النفط زيادة ملفتة لم يشهدها لبنان منذ عشر سنوات أي منذ حرب الخليج عندما بلغت أسعار النفط أعلى مستوى من الارتفاع.. هذا الارتفاع يأتي نتيجة توازن العرض والطلب وخاصة في الدول المنتجة للنفط. وهذا ما جعل سعر برميل النفط يتجاوز سقف ٣٠ دولار ما عكس ارتفاعاً في سعر المشتقات النفطية، البنزين، الفيول والمازوت نتيجة الطلب المتزايد عليها هذا العام.

وكل زيادة في الطلب تفوق العرض تؤدي الى زيادة في الاسعار. وقد شهدنا من بداية هذا العام حتى شهر حزيران زيادة مئة بالمئة في الأسعار.

الميزان ـ الزيادات الخيالية تجعلنا نعتقد بأن انتاج النفط اقل من حاجة السوق وإذا كان العكس هو الصحيح فما مبرر هذه الزيادات برأيك؟

× الانتاج هو ما يعرض في السوق. وكمية الانتاج أكثر من كمية العرض. لكن هناك توازن ما بين العرض والطلب أو بالاحرى اطلب أكثر من العرض. والالتزام بالكوتا الموضوعة من قبل دول الأوبيك جعلت النقص الموجود في السوق ينعكس زيادة في الأسعار مثل أي سلعة يكون الطلب عليها أكثر من العرض لا بد من زيادة أسعارها وان التزام دول الأوبيك بتحديد الكميات المعروضة في السوق أدى الى زيادة الاسعار. من هنا كان الاجتماع الأخير لدول الأوبيك بحيث جرى فيه التوافق على زيادة ٩٥٠ ألف برميل لايجاد نوع من التوازن في الأسعار والحفاظ على سقف معين للاسعار لأن دول أوبيك ليس لها مصلحة في انخفاض سعر النفط كما شهدته السنوات الماضية بسقف ٩ الى ١٠ دولار البرميل الواحد من النفط ما عكس على اقتصاد كل الدول المنتجة للنفط.

هذه الرؤية لدول الأوبيك تهدف الى ايجاد منطقة أمان بحدود ٢٥ الى ٢٦ دولار للبرميل الواحد وبالحفاظ على هذا السعر نصل الى التوازن بين العرض والطلب مع المراقبة الجدية الى تطور الحاجة في السوق مع العرض في السوق.

الميزان: متى تترجم هذه المقررات إلى واقعاً؟

بالرغم من الحادثة التي أصابت مصفاة الأحمدي في الكويت ما

أدى الى نقص حوالي ٤٠٠ ألف برميل يومياً من انتاجات السوق العالمي لقد شهدنا استقراراً في الاسعار وانخفاضا إلى حد مقبول. وأصبحنا نلمس أن سعر برميل النفط بدا يتراجع ليس بالشكل الأوتوماتيكي إنما هناك تراجع يومي ولو بطيء.

الميزان: المستهلك اللبناني أصبح يصحو على روزنامة اسعار النفط شبيهة بنشرات الطقس متى تتدخل الدولة لحماية المستهلك اللبناني برأيك؟

لا شك أن هناك نشرات باسعار النفط ولا يمكن تشبيهها بنشرات الطقس وهي مثل كل الأسعار التي تحدد في العالم. أسعار العملات. أسعار المعادن أسعار البورصة وأصبح هناك ما يسمى باسعار بورصة النفط في العالم. وفي عصر الانترنت يمكن لأي شخص الاطلاع عليها ومتابعتها لحظة بلحظة وليس يوماً بيوم.

دور الدولة أساسي:

الدولة ما زالت العنصر المؤثر في موضوع كل عملية الاستيراد والتسعيرات. وهي التي تصدر رخص الاستيراد عبر وزارة النفط. وتتولى عملية المراقبة وتحدد الأسعار وتصدر جدولاً اسبوعياً بها مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار عالمياً يضاف اليها الرسوم المالية والجمركية هذه التسعيرة تصدر صباح كل ثلاثاء من قبل الوزارة ويستمر العمل بها لمدة أسبوع. من هنا يتبين أن دور وزارة النفط أساسي مراقب من حيث النوعية ومن حيث السعر وهناك سقف تضعه وزارة النفط يطبق من قبل وزارة النفط ومن قبل الشركات ولا يمكن للشركات أن تتجاوزه. عملية الاستيراد مقيدة بقيود دقيقة من قبل وزارة النفط لأنها السلعة الوحيدة المستوردة في لبنان وتخضع لقيود وزارة النفط.

الميزان: هل وزارة النفط مستوردة للنفط؟

الوزارة تستورد الفيول والمازوت الفيول يستخدم لمصانع الكهرباء والصناعات الخاصة والمازوت للاستهلاك المحلي بالكامل. ومنذ أكثر من سنة ونصف صدر قرار من وزارة النفط بمنع الشركات من استيراد مادتي الفيول والمازوت فتقدمت الشركات بدعوى إلى مجلس شورى الدولة وربحت الدعوى لكنها لم تنفذ حتى الآن ولا زالت الوزارة تطبق قرار منع الشركات من استيراد هاتين المادتين. الوزارة تستورد الفيول والمازوت وتطبق عليها نفس الشروط المطبقة على البنزين في القطاع الخاص يعني الأسعار تتطور صعوداً أو نزولاً بحسب روزنامة الاسعار العالمية. أما في قطاع البنزين فإن هناك منافسة حرة تؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية. لكن المازوت محصور كلياً بالوزارة ولا توجد أي منافسة وأسعاره أيضاً تحددها الوزارة.

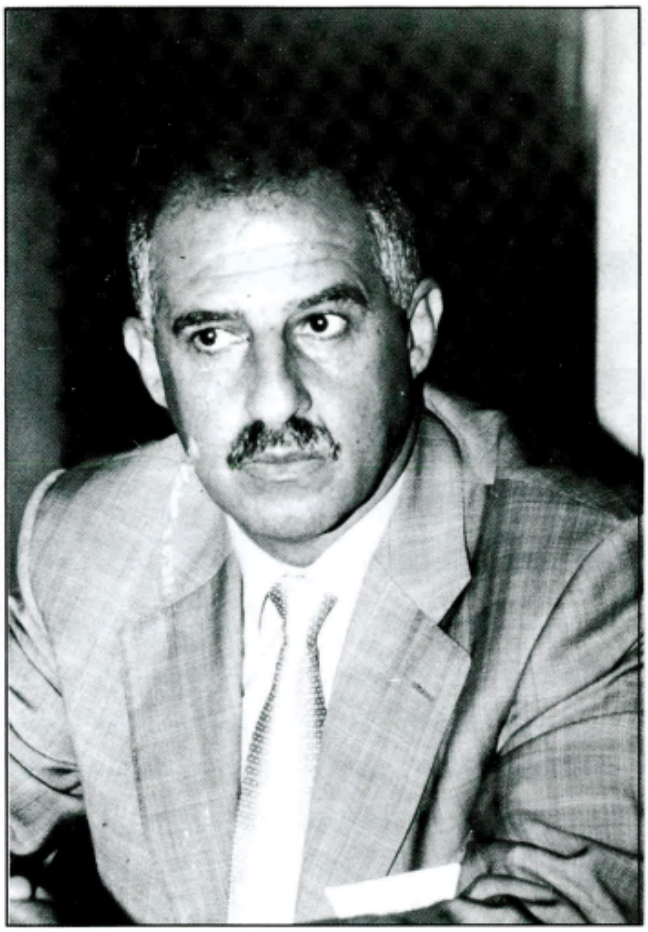

الميزان: طالما أن الشركات ربحت الدعوى على وزارة النفط ماذا يمنعها من استيراد المازوت والفيول؟

الوزارة لم تنفذ الى الآن قرار مجلس الشورى ونحن بناء لقرار مجلس الشورى تقدمنا بطلبات رخص استيراد لكن الوزارة جمدت هذه الطلبات ولم ترد لا بالموافقة ولا بعدم الموافقة

الميزان: طالما أن وزارة النفط هي المعنية باستيراد الفيول لماذا نبقى نعيش في الظلمة برأيك؟

الاسباب ليست محصورة فقط بمادة الفيول. انتاج الكهرباء متعلق بعدة أمور أولها المعدات وفي وقت من الأوقات كان عندنا انتاج كهرباء يفوق إمكانية التوزيع كان عندنا انتاج يقدر بـ١٣٠٠ ميكوات وكان عندنا توزيع لا يتجاوز ٨٠٠ ميكوات. وفي مرحلة لاحقة أصبح عندنا اعطال نتيجة الغارات الاسرائيلية المتكررة على أماكن انتاج وتوزيع الكهرباء، ولكن في الوقت نفسه توجد أعطال كبيرة جداً بالمعدات التي تجري عليها صيانة دورية. أما الجزء المتعلق بالفيول أويل فهو نتيجة مالية لعدم توفر الأموال في وزارة النفط لتسديد الفواتير النفطية المتعلقة بمادة الفيول. لأن جباية رسوم الكهرباء لم تتجاوز ٥٠ إلى ٥١ في المئة فتضاعفت الفاتورة النفطية على الكهرباء

(الفيول أويل) ارتفع من ٨٠ دولار إلى ١٦٠ دولار وأصبح هناك نقص في الاموال المتوفرة في صندوق الكهرباء وبالنتيجة تم تأخير تسديد الفواتير التي أدت إلى نقص مادة الفيول ومن نتيجتها تطبيق مبدأ التقنين. وإننا نشهد مع بداية تموز الحالي تقنيناً غير متعلق بمادة الفيول إنه متعلق بأعطال فنية وبزيارة الطلب على الكهرباء في الصيف لاستعمالها للتبريد في المدن وزيادة الاستهلاك في الفنادق وقرى وبلدات الاصطياف..

الميزان: ما يحير المواطن هذا التبدل المفاجىء من النور إلى الظلمة من دون حلول الوسط مما يطرح تساؤولات من قبل الناس حول تمرير صفقات على حساب المواطن اللبناني فما هي معلوماتكم حول هذا الموضوع؟

موضوع الفيول خارج إطار الموضوع المطروح في إزمة الكهرباء وفي مرحلة من المراحل كان نتيجة عدم التزام الدولة بتسديد الفواتير المتعلقة باتجاه الشركات المستوردة للنفط، اليوم الموضوع غير مطروح من زاوية مادة الفيول ولا علاقة لوزارة النفط بالموضوع ومن الصدف أن يكون وزير النفط هو نفسه وزير الكهرباء ويتحمل مسؤولية وزارته في هذا الشق لكن لا علاقة لوزارة النفط بهذا الشق. موضوع الكهرباء اليوم موضوع تقني.. فني.. وموضوع أعطال كبيرة جداً ولا أريد الدخول في تفاصيلها لأنها خارج اختصاصي. لكن حسب اطلاعاتنا التأخير في موضوع الصيانة وعدم تلزيم الصيانة ووجود قطع الغيار وعدم الأخذ بالاحتياطات اللازمة. لان موضوع الصيانة يجب أن يتم بشكل دوري لا أن ننتظر انقطاع كامل في الكهرباء حتى نبدأ بمعالجة الموضوع من هنا أعود لأقرأ تقرير اساسي وضعه الدكتور منذر يحيى أحد أهم المختصين في حقل الكهرباء عبر دراسة فنية عمرها خمس سنوات يجب الرجوع اليها وتطبيقها لحل مشكلة الكهرباء بشكل جذري تأخذ بعين الاعتبار واقع لبنان والواقع الاستهلاكيّ في لبنان. والواقع الانتاجي في لبنان. هناك اختصاصيون في البلد لكن المؤف لا أحد يأخذ برأيهم.

الميزان: في الفترة الماضية شهدت العلاقة مع وزير النفط السابق بعض التشنجات كيف تصف علاقتكم بصفتكم رئيس مجموعة الشركات المستوردة للنفط بوزير النفط الحالي؟

طبيعة عملنا متعلقة بوزارة النفط ونعتبر أي وزير يأتي على رأس هذه الوزارة لا بد من اقامة علاقة مباشرة معه لأننا نعتبره مرجعنا الأول والأخير بغض النظر من يكون هذا الشخص وأحيانا تمر هذه العلاقة بظروف طبيعية وظروف غير طبيعية كما حصل في كل العهود السابقة وكل الوزارات. لدينا بعض المطالب وبعض الأمور تؤدي إلى بعض التشنج مع الوزير هذا لا يعني أن هناك قطعية مع الوزارة ولا ينعكس سلباً على العلاقة مع الوزير.. نحن نبادر إلى مد اليد مع أي

وزير مسؤول عن وزارة النفط لأننا نعتبر هذا القطاع مسؤوليتنا من شركات ومن وزارة نفط ومن مسؤولين في الحكومة لايجاد الحلول... نحن نتبع لغة الحوار مع أي وزير يمثل الوزارة قد يتغير الوزراء لكن الوزارة تبقى قائمة.. لان تعاطينا مع رأس الوزارة بغض النظر عن اسم الوزير..

الميزان: كيف تتم المنافسة بين الشركات المستوردة ولا تؤدي إلى حرق بعضها البعض؟

اليوم عدد الشركات المستوردة للنفط في لبنان يتجاوز ١٤ شركة يضاف إليها حوالي ٥٠ إلى ٦٠ موزع خاص هذا العدد الموجود في لبنان الذي لا يتجاوز عدد سكانه ٣.٥ مليون نسمة مقارنة مع مصر ٦٥ مليون نسمة ولا يوجد فيها سوى ٥ شركات ايضا مقارنة مع بقية الدول التي لا تتجاوز الشركات فيها اصابع اليد.. فمن الطبيعي أن تخضع هذه الشركات الى عنصر المنافسة الشريفة بموجب ما يسمح به القانون ضمن السقف الموضوع من قبل الدولة التي تتم المنافسة من تحته وليس من فوقه.. والمنافسة تحت سقف الاسعار عمل طبيعي وتجاري.

الميزان: كيف تقيمون أسعار النفط في لبنان قياساً الى الدول العربية المنتجة والغير منتجة؟

حتى في الدول المنتجة والدول صاحبة الاكتفاء الذاتي في الانتاج يتضح بأن أسعار النفط في لبنان ليست بعيدة عن الاسعار المتداولة في تلك الدول. رغم وجود الضريبة المالية عندنا والتي كانت تشكل ٦٠ ٪ من سعر المشتقات بينما اليوم تشكل حوالي ٣٦٪ من سعر المشتقات لذلك تبقى أسعارنا بالنسبة للدول المنتجة أسعار مقبولة وفي بعض الدول يوجد سياسة دعم محروقات وهذا غير ممكن في لبنان. ولا نستطيع أن نقارن سعر صفيحة المازوت في لبنان مع سعر صفيحة المازوت في سوريا لأن سوريا تدعم المحروقات من قبل الدولة بينما لبنان يستوفي ضريبة على المحروقات. وفي وقت من الأوقات كانت أسعار المحروقات بين لبنان وسوريا متقاربة أما في أوروبا فسعر صفيحة البنزين يبلغ ٢٠ دولار لكن مدخول الفرد الأوروبي هو غير مدخول الفرد اللبناني مما تشكل عبئاً عليه.

الميزان: البعض يطرح تساؤلات حول الدعم العربي وخاصة في مادة النفط.. فإذا ما حصل لبنان على هبات من هذا النوع فما هو دور الشركات المستوردة للنفط؟

أي دعم يقدم للبنان بالنتيجة هو قرار مالي. هل هناك قرار من الدول الصديقة والشقيقة والامم المتحدة بدعم لبنان.

إذا كان هناك قرار بالدعم فيحول الى دعم مادي ولغاية اليوم لم نشعر بأي قرار لدعم لبنان البترول سلعة منتجة وإذا ما تقرر دعم لبنان بمبلغ معين فمن الممكن أن يتحول هذا الدعم الى سلعة قمح. مواد طبية وخلافه.. حتى من الدول المانحة لم نشعر بأن هناك قرار بدعم لبنان.

الميزان: بصفتكم رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط كيف تقرأون المستقبل النفطي في لبنان ومدى ارتباطه بالوضع الاقتصادي فيه؟

لا بد من رسم سياسة نفطية واضحة بالتعاون مع وزارة النفط والشركات المستوردة. وعلى الدولة أن تفكر في جدوى إعادة ضخ النفط العربي إلى لبنان عبر محطتي التكرير في طرابلس والزهراني لكن هذا الموضوع يتطلب مبالغ مالية كبيرة تصل الى حدود مليار دولار لاعادة التأهيل بالطرق الحديثة فإذا كانت الدولة فعلاً جادة في هذا الموضوع فإن لبنان قد يستعيد دوره كدولة مصدرة للنفط على المتوسط وهذا ما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي برمته.

أجرى الحوار
صبحي الدبيسي

. لا زالت الدولة تمنع الشركات من استيراد الفيول برغم قرار مجلس الشورى.

. التقنين غير متعق بمادة الفيول.

. لا بد من العودة إلى تقرير د. منذريحي.

. بعض الدول تدعم المحروقات ولبنان يستوفي ضريبة عليها.

الثروة الحرجية

الثروة الحرجية واهمية المحافظة عليها...

عقدت في بلدة قرنايل منطقة المتن الأعلى ندوة بيئية حاضر فيها كل من أمين عام جبهة التحرر العمالي عصمت عبد الصمد والنائب أكرم شهيب وسمير فرح باسم مؤسسة فريدريش ايبرت والدكتور طليع المصري.

كلمة عبد الصمد:

قد يستغرب البعض دعوتنا، كجبهة تحرر عمالي، لهذه الندوة، ويتساءل: ما علاقة جمعية تهتم بشؤون وشجون العمال، بحماية البيئية..؟؟ لنعترف اننا لم نع بعد وبالقدر الكافي اهمية البيئية وحمايتها.

فمنطقة المتن، تتميز بثروتها الحرشية، وخاصة غابات الصنوبر الكثيفة والمعمرة، هذه الثروة، حبذا لو اعطتها الحكومة بعض الاهتمام والرعاية، بل، على الاقل، لو عملت على حمايتها من الهجمة الشرسة على جبال المتن، لتعميرها، والقضاء على احراشها واخضرارها وجمال طبيعتها، ونقاوة هوائها.

انطلاقاً من هذه القناعة لدينا، كان تعاطينا مع هذا القطاع، قطاع عمال ومزارعي أشجار الصنوبر. فالعمل في هذا القطاع محفوف بالمخاطر والمغامرات، والعاملون فيه بحاجة إلى التنظيم والتأطير والحماية والرعاية.

انه قطاع هام، وهام جداً، على صعيد الاقتصاد الوطني، هام على صعيد الثروة الزراعية والحرشية، هام على صعيد البيئية، لذا كان علينا العمل لتأمين الحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي لشريحة واسعة تعمل وتعتاش من انتاج هذه الشجرة الخيّرة.

من هنا، كان اهتمامنا بتوجيه ودعم العاملين في هذا القطاع، لتأسيس نقابة عمالية ترعى شؤونهم، وفعلا كان لهم ما ارادوا، وتحقق الحلم، لقد كانت الانطلاقة لهذه النقابة "نقابة عمال ومزارعي أشجار الصنوبر في جبل لبنان" مهمة جدا، وفاعلة، فمن أهم انجازاتها، تأمين حوادث العمل - تأميناً ذاتياً - لاعضائها هذا التأمين الذي يغطي اكلاف الاستشفاء - اذ ما تعرض العامل لحادث عمل او سقوط عن الشجرة او غيره.

التزاما منا بدعم هذه النقابة، وكل النقابات العمالية المشابهة، ومن هنا بالذات من ربوع المتن الغالي فرفع الصوت عاليا، مطالبين بمساواة عمال ومزارعي أشجار الصنوبر بمزارعي التبغ، مساواتهم بسائقي السيارات العمومية، مساواتهم بصيادي الأسماك، ومساواتهم بمربي النحل.

نرفع الصوت مطالبين بادخال عمال ومزارعي أشجار الصنوبر في صندوق الضمان الاجتماعي، مشددين على هذا الطلب، املين من نوابنا الكرام، ومن حضرات المرشحين - نواب المستقبل - ان يتبنوا هذا المطلب ويجهدوا لتحقيقه مساواة بالوافرين، اكتفي بهذه الكلمة المقتضبة فاسحاً في المجال للحاضرين الكريمين شاكرا حضوركم. وشكرا.

كلمة سمير فرح:

يسعدني باسم مؤسسة فريدريش ايبرت ان اشارك في اعمال هذه الندوة البيئية التي تنظمها جبهة التحرر العمالي بالتعاون مع نقابة عمال ومزارعي الصنوبر في لبنان وجمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية.

الثروة الحرجية واهمية المحافظة عليها كما يدل عنوان هذه الندوة، بسيط بعنوانه، وانما كبير بمضمونه وفي هذه الأيام الحارة حيث الثروة الحرجية معرضة أكثر من أي وقت من الاوقات الطقسية الى الزوال خاصة بواسطة الحرائق المتنقلة، والتي أتلفت في السنين الماضية على مساحات شاسعة من من الاشجار. والذي يحترق بساعة لا يعود الى وضعه بعشرات السنين.

هكذا هو حال الأوضاع ايضا، فالمحافظة على الأوطان، وعلى سياسة الأوطان كالمحافظة على الاشجار، ولن يستمر أي نظام

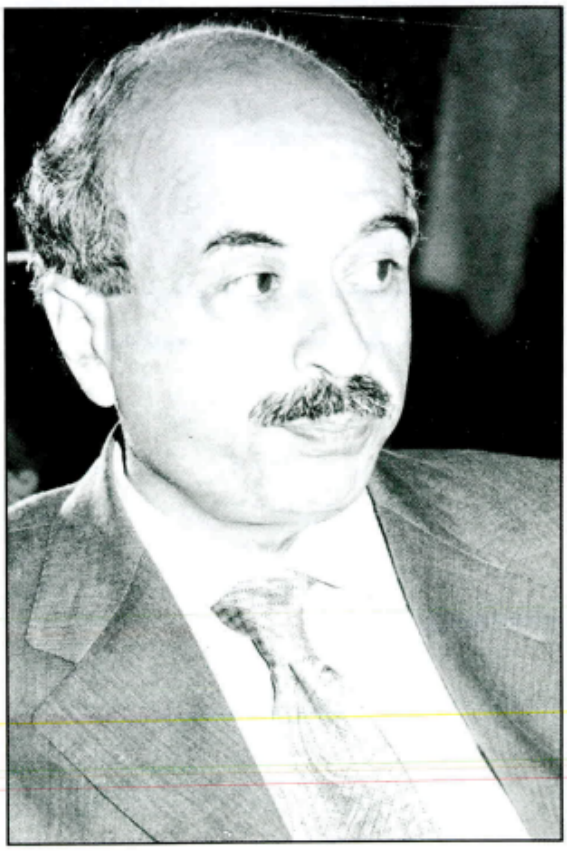

سياسي اذا لم يعمل على تطوير سياسته في اطار الحرية والديمقراطية، وان حرصنا على أي شجرة لا يجب ان يقل عن حرصنا على تطوير ديمقراطيتنا وحريتنا ودونها ضاعت ثروتنا السياسية.

فريدريش ايبرت نذرت نفسها للعمل على ارساء العدالة الاجتماعية وتطوير الديمقراطية والحرية من خلال تعزيز المجتمع المدني، تلك هي المبادىء التي تؤمن بها وتعمل مع شركائها وبشكل خاص مع جبهة التحرر العمالي على ارسائها.

أملنا كبير من خلال المحافظة على الثروة الحرجية المحافظة على سياسة هذا الوطن وشكرا.

النائب أكرم شهيب:

في خضم حمى الانتخابات النيابية القادمة ومع تعالي صوت المواطن المجروح من الازمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد نتوقف اليوم مع محطة من نوع آخر تهم هذه المنطقة وبعض المهتمين.

الثروة الحرجية وأهمية المحافظة عليها... عنوان لهذه الندوة في وقت غابت العناوين الرئيسية لعظم الاولويات الاجتماعية، الاقتصادية، الانمائية، الزراعية، بسبب غيبوبة الحكومة التي بالأمس الغت وزارة الشباب والرياضة. وبالأمس تم الاجهاز على رغيف الخبز وقمة عيش ثلاث آلاف معلم شاب صرفوا تعسفا. وبالأمس ارتفعت اسعار المحروقات وكل يوم تتضخم ارقام فاتورة الهاتف وارقام فاتورة الكهرباء التي اصبحت حلما منتظر بسبب اعطال المحطات والشبكات وفقدان الفيول ومزاجية المسؤولين.. وفي كل يوم تزداد ارقام هجرة الشباب.. وهجرة الادمغة.. وهجرة رؤوس الاموال. وفي كل يوم كما بالأمس تتوقف مصانع منتجة، وتهجر ارض زراعية، ويتلف موسم لم يجد طريقا للتصدير. وتقفل شركات ويصرف مهندسون وموظفون وعمال. حتى وصل الامر الى أزمة سيولة في التعاونيات بسبب الركود وتراجع المبيعات وهذا بحد ذاته مؤشر لازدياد اعداد من هم دون خط الفقر.. فالى اين نحن سائرون؟ الشباب الى اين، قطاع التربية ابى اين، الاقتصاد الى اين، البيئة الى اين، الثروة الحرجية معلم ومصدر انتاج أساسي في هذه المنطقة الجبلية الى اين..

ان هذه المنطقة قد تضررت كثيرا بفعل انحسار ثرواتها الحرجية الناتج عن حرائق الاعوام الماضية والتوسع العمراني غير المدروس وقد خسرت جزءا عزيزا من اشجار الصنوبر التي شكلت رمزا لها ومصدرا لدخل الكثيرين.

من هنا، فإننا نرى ان حماية البيئة والموارد الطبيعية ليست عملا ترفيهيا يتعاطى مع الكماليات ولا يرتبط بالحاجات الحقيقية للمجتمع بل هل فعل له مردوده الاقتصادي والإنمائي ومرتبط بالموارد الاساسية التي نستخدمها في حياتنا اليومية. وعليه نسعى في جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية في قرنايل مع عمال ومزارعي أشجار الصنوبر في جبل لبنان لجعل تنمية قطاع الصنوبر في هذه المنطقة هدفاً أساسياً نعمل لتحقيقه لما له من نتائج بيئية وإنمائية متقاربة متوازنة.

ايها الاصدقاء:

ان حماية وتنمية الثروة الحرجية وكغيرها من القضايا البيئية، لم تكن يوما اولوية حكومية رسمية وهي تشهد اهمالا رسميا مستمراً. لذلك، الامل معقود علينا جميعا مواطنين ومسؤولين، جميعات ومؤسسات لاطلاق اوسع حملة توعية وعمل بيئي تشمل ليس فقط الثروة الحرجية بل كل الملفات البيئية التي تهم المنطقة.

ونحن في الجمعية كما عملنا في الرملية وجوارها من البلدات واطلقنا حملات التحريج في قرى البقاع الغربي ونعمل مع البطركية

المارونية لاعلان حرج حريصا محمية طبيعية ومتابعة العمل على اعلان مدخل الشوف كفرحيم محمية وحرج القموعة في عكار وكما انشأنا مركز المتوسط الحرجي في لبنان في بلدة الرملية وهو مركز اقليمي للاحراج والتدريب البيئي، سنعمل مع المخلصين بلديات وجمعيات اهلية لتطير بيئة هذه المنطقة وخصوصا ثروتها الحرجية المهمة اقتصاديا وتنمويا وبيئياً.

ان هذه، كما قلت، مسؤولية مشتركة وعسانا جميعا ان نعمل سوياً من أجل بيئة افضل لإنسان خير طيب يستحق منا كل تضحية وعطاء.

الشكر لشباب الجمعية وخصوصا وحدة قرنابل.

الشكر لنقابة عمال ومزارعي أشجار الصنوبر في جبل لبنان شركاء وأصدقاء.

الشكر لجبهة التحرر العمالي لاحتضانها للنشاطات التي ترفع من شأن العمال والمزارعين.

والشكر أخيرا لمؤسسة فريدريتش ايبرت وخصوصا الأستاذ سمير فرح الداعم ابدا لعمل النقابات والجمعيات في لبنان.

والسلام عليكم.

الدكتور طليع المصري

"الاستثمارات الاقتصادية الممكنة في غابات المتن الأعلى" كان الموضوع الذي تناوله الدكتور مصري، متسائلا حول امكانية قيام استثمار اقتصادي مجزي في الغابة في الوقت الذي يفضل فيه أصحاب الأراضي بيعها كعقارات وتحويلها الى مناطق سكنية، فاستعرض كلفة انتاج الصنوبر من وحدة المامه والربح الناتج منها استنتاجا بان الارباح هزيلة اذا لم يكن المزارع هو الذي يقوم بنفسه في العمليات الزراعية المطلوبة من تقليم وتسميد وجني ونقل. لذلك فالحل يكون بتأمين فرص عمل أكثر ديمومة في الغابة. هذه الفرص متعددة وتعتمد على المعرفة الوثيقة بالعطاء النباتي للغابة وكيفية استثماره. هنا استعرض المحاضر واقع استثمار شجرة الخروب في المتن الأعلى والتي يمكن ان تزرع الى جانب شجرة الصنوبر المثمر، وتعطي الشجرة الواحدة سنوياً في حال حسن معاملتها بين ١٠٠ و١٥٠ كيلوغرام أي بقيمة تعادل ٥٠ دولارا وهو مدخول اضافي لا بأس به.

امانة لذلك، يمكن الاستفادة من الغطاء النباتي الملازم لغابات الصنوبر في تربية النحل. وفي هذا الاطار أعطى المحاضر مثلا لواقع تربية النحل في المتن الأعلى، وبأن مساحة ارض قطرها ٥٠٠ متر فقط يمكن ان تكون كافية لتربية ٦٠ قفير نحل، يبلغ انتاجها السنوي بين ثلاثة الاف وستة الاف دولار.

أما الاستفادة من المنتجات غير الخشبية للغابة مثل الزعتر والسماق والقصعين واللافند والطعمة الحمراء، فهو امر ممكن بواسطة صناعة التقطير. وهنا اورد المحاضر مثلا لمصنع اقيم في بلدة جوار الحوز، ويؤمن فرص عمل دائم لعدد ١١ شخصا، ويؤمن مواده الأولية من غابة الصنوبر.

ندوة تربوية

حول "واقع التعليم الرسمي" في عاليه

سنجقدار: تأمين المقومات لمواجهة تحديات الألفية الثالثة

"واقع التعليم الرسمي في لبنان" عنوان الندوة التربوية التي نظمتها "جبهة التحرر العمالي في لبنان ومؤسسة فريدريش ايبرت" في قاعة جمعية روضة التهذيب الخيرية في عاليه، بمشاركة حشد نقابي وتربوي وثقافي تقدمه ممثل اتحاد العمالي العام سليمان حمدان، رئيس المنطقة التربوية في النبطية أنور ضو، رئيس جبهة التحرر العمالي عصمت عبد الصمد، وكيل داخلية عاليه في الحزب التقدمي الاشتراكي سامي مروش، رئيس مؤسسة فريدريش ايبرت سمير فرح، رئيسة رابطة المعلمين الرسميين في بيروت عائدة الخطيب.

أدار الندوة عضو المجلس المركزي لرابطات المعلمين الرسميين في لبنان فارس جابر، وتحدث فيها الدكتور جعفر عبد الخالق الذي دعا الى "رسم اطار منهجي يؤدي لانجاز سياسة وطنية للتعليم الرسمي، من خلال بلورة مفهوم التعليم العالي ودوره الريادي في قيادة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واعادة تشكيل مجلس التعليم العالي وضرورة تجديد وتطوير واحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بعيدا عن المصالح الذاتية والمناطقية والطائفية".

بعدها، تحدث رئيس رابطة المعلمين الرسميين في محافظة جبل لبنان كامل شيا فقال: "لقد جعل اتفاق الطائف عملية الاصلاح التربوي من العناوين الخمسة للنهوض بالوطن، وهذا يفترض جعل التربية من الأولويات. وإذا ما أجرينا دراسة تفصيلية للسياسة التربوية المتبعة يتبين لنا ان هناك تناقضا فاضحا في تلك السياسة، حيث تقلصت حصة وزارة التربية من الموازنة العامة الى ٦ و٧٪ بالمقارنة مع ١٢٪ مع تطبيق اتفاق الطائف. في وقت يزداد اقبال الوافدين على التعليم الرسمي بما نسبته ٢٨٪. وهذا التناقض الفاضح يشير الى اننا بحاجة لقرار سياسي للنهوض بالتربية، يواكب المعركة النقابية المطالبية التي كان قد بدأها المجلس المركزي منذ مطلع العام الدراسي، من أجل اقرار مبدأ العدالة والمساواة في التشريع/ فالمعلم القلق على مستقبله ومستقبل أولاده،/ لا يمكنه التفرغ والانتاج على النحو الصحيح. ومن هنا فإن تجرك المعلمين مستمر وسيأخذ اشكالا تصعيدية اخرى مثل مقاطعة الامتحانات والاضراب المفتوح والمظاهرات، حتى يصل المعلم الى حقوقه المشروعة".

سنجقدار

واعتبر رئيس "رابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان" الدكتور احمد سنجقدار "ان موضوع واقع التعليم الرسمي يشكل البداية لاي تخطيط مستقبلي لمواجهة المستحقات السياسية والثقافية والاقتصادية القادمة".

وجـــاء في

كامل شيا ، جعفر عبد الخالق واحمد سنجقدار خلال الندوة

الحضور

مداخلة الدكتور سنجقدار: "ما هو واقع التعليم الرسمي اليوم؟ وما هي تطلعاتنا الى العد كي يتمكن لبنان من مواجهة تحديات الالفية الثالثة؟

اولاً: واقع الابنية المدرسية والتجهيزات في المدارس الرسمية: يضم التعليم الرسمي ١٩٣ ثانوية و١١١٨ مدرسة ابتدائية ومتوسطة عدا المدارس التي هدمت كليا خلال الحرب وعددها ٤٦ مدرسة (٢٠٪ ابنية مدرسية شيدت لتكون مدارس، ٥٧٪ ابنية سكنية مستأجرة، ٢٣٪ ابنية سكنية مدرسية مشتركة، ٨٦٪ ابنية غير صالحة للتعليم، ٦٨٪ غرف ضيقة، ١٩٪ من المدارس تفتقر للمراحيض، ٢١٪ تفتقر للملاعب، ٢٦٪ تفتقر للملاعب المسقوفة، ٢٤٪ تفتقر الى مياه الشرب، ١٦٪ تفتقر الى الكهرباء، ٩٠٪ تفتقر الى القاعات والمختبرات والمرافق التربوية، ٢٥٪ تفتقر الى قاعات للمعلمين وغرف الادارة، ٢٨٪ بحاجة الى طاولة معلم، ٧٪ بحاجة الى مقاعد وطاولات للصفوف الثانوية، ٤١٪ بحاجة الى مقاعد وطاولات للصفوف المتوسط والابتدائية ٢٧٪ بحاجة الى كراسي للاطفال في الروضات، ٦٤٪ لا يوجد فيها مختبر عام، ٨٠٪ لا يوجد فيها مختبر متخصص، ٦٤٪ لا يوجد فيها مكتبة، ٤٨٪ لا يوجد فيها تجهيزات رياضية). هذا الواقع المتردي يدعو الى اتخاذ قرار سياسي رسمي لوضع الخريطة المدرسية وتجميع المدارس تبعا للمعطيات الحديثة التي طرأت وفي ضوء الحاجة الى تطبيق المناهج الجديدة.

ثانياً: واقع الطلاب والتلاميذ في المدارس الرسمية: بلغ عدد الطلاب في المدارس الرسمية للعام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ما يقارب ٣٠٣٠٠٠ طالب بينما كان العدد في العام ١٩٩٢ حوالي ٢٢٩٠٠٠ طالبا، ونسبة النمو العالية هذه، تعود الى انتقال طلاب المدارس الخاصة الى المدارس الرسمية باعداد كبيرة نظرا لنجاح المدرسة الرسمية وضغط الأزمة المعيشية التي يمر فيها البلد. لكن السلبية الابرز والأهم في واقع الطلاب هو وجود صفاء طائفي ومذهبي في كثير من المناطق ما يهدد بمخاطر جدية على الوحدة الوطنية ويؤثر بالتالي على الخلفية التي تنطلق منها أجيالنا القادمة، ومن هنا تأتي مطالبتنا الدولة باعطاء الأولوية للمساعدة في الجهود المبذولة على صعيد إعادة المهجرين.

ثالثاً: واقع افراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية: بلغ عدد افراد الهيئة التعليمية ما يزيد عن ٣٠ الف معلم واستاذ استنادا لاحصاء ٩٨/٩٧ بالاضافة الى حوالي ٥٠٠٠ متعاقد في الابتدائي و٣٠٠٠ متعاقد في الثانوي، وحوالي ٣٠٪ من المعلمين يحملون شهادات عالية. لكن الترهل الحال يعود الى عوامل عدة منها: اقصاء المعلم عن رسم السياسة التربوية وغياب البرامج المفيدة لاعداد المعلمين وانشغال المعلم بالهم المعيشي نظرا لتدني الرواتب وسائر التقديمات الاجتماعية. لذلك فان الحاجة باتت ملحة لاعادة تأهيل المعلمين والمديرين وتفعيل دور الجامعة اللبنانية في اعداد المعلمين وتعزيز مهنة التعليم وانصاف المعلم ماديا وتقديم الضمانات الاجتماعية له.

رابعاً: واقع الادارة التربوية: هناك تدخلات سياسية في الإدارة التربوية وضغوطات يمارسها اصحاب النفوذ ارضاء لرغباتهم على حساب المدرسة الرسمية، وتضارب صلاحيات وتداخلها بين مختلف الإدارات المعنية بالشأن التربوي، ونقص فادح في الكفاءات الإدارية وغياب للمكننة عن الادارة.

خامساً: واقع الموازنة العامة للتربية: كانت موازنة وزارة التربية تشكل عشية الحرب ١٢ و٢٢٪ من الموازنة العامة وظلت تتراجع حتى وصلت هذا العام الى ٥ و٨٪ علما بان ٩٥٪ من موازنة التربية تصرف على الرواتب والأجور وهذه الأرقام تدل على اهمية استعادة حصة وزارة التربية من الموازنة العامة لتحقيق امكانية تحديث وتطوير المدرسة الرسمية. لقد آن الأوان كي تحسم الدولة خياراتها في تحديد موقفها من التعليم الرسمي وتحديد الدور المرسوم له وسبل النهوض به من هذا الواقع الأليم واعداد المشاريع لتمكينه من لعب دوره الوطني في توفير فرص التعليم المجاني لجميع اللبنانيين وتأمين ديمقراطية التعليم ما يشكل مدخلا لتأمين عناصر التنمية البشرية من خلال منع النزوح نحو العاصمة وتعزيز بقاء المواطنين في مناطقهم وقراهم. كذلك فنحن مطالبون جميعا دولة ومؤسسات ومجتمعا أهليا أن تحول المدرسة الرسمية الى هم وطني عام ووضعها في سلم اولويات الاهتمام الرسمي والشعبي، سيما وان صراعنا المستقبلي هو صراع تحد ثقافي وحضاري وعلمي يستوجب اعطاء التعليم الرسمي الأهمية التي تستوجبها مثل هذه التحديات فالتربية هي مستقبل الشعوب ولا يمكن لنا ولا يحق لنا إلا أن نحلم بمستقبل افضل لأولادنا ولوطننا".

ندوة

دور التعاونيات في التخفيف من الازمات الاقتصادية والمعيشية

منير فرغل: يعلن انشاء تعاونية زراعية

عبد الصمد: تفعيل العمل النقابي في الجبل

تحت عنوان دور الاتحاد الوطني العام للتعاونيات في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمعيشية في لبنان عقدت في المكتبة الوطنية في بعقلين ندوة تحدث فيها رئيس الاتحاد الوطني العام للتعاونيات اللبنانية منير فرغل وادارها امين عام جبهة التحرر العمالي عصمت عبد الصمد:

كلمة عبد الصمد:

الغلاء، الاحتكار، الأزمة المعيشية، أزمة السكن، الانتاج الزراعي وتصريفه، الدواء وغيره وغيره... كلها عناوين لمضلات طويلة ومريرة خاصتها الفئات الشعبية والعمالية من أجل تحسين وضعها وتأمين مستوى مقبول من العيش اللائق.

في هذا الجو، والنظريات الفكرية والسياسية تتصارع، كانت نظرية (التعاون) التي تعتبرها نحن من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي وقيام مجتمع مستقر تسوده العدالة والطمأنينة، ولتحقيق (اشتراكية اكثر انسانية)

تحت ضغط تفاقم الأزمات المعيشية بدأت الجمعيات الأهلية والنقابات، وكانت هذه النقابات في مرحلة متقدمة من النضال، بدأت بتأسيس التعاونيات، فكانت منها تعاونية الاتحاد الوطني للمستخدمين والعمال في لبنان الاستهلاكية في منطقة الكولا.

كما ظهرت بعض التعاونيات الزراعية والاستهلاكية في بعض مناطق الريف. وهنا لا بد من الشارة الى تعاونيتي بعقلين وبقعاتا الاستهلاكيتين والتنوية بالدور الذي قامتا به في منطقة الشوف الأعلى.

ضيفنا اليوم، وهو رائد كبير من رواد العمل التعاوني في لبنان، انطلق في العام ١٩٧٣ مع رفاق له.

بالخطوة الأولى: (الاسواق الشعبية) في صيدا والشحروري في الأشرفية وكان مديرها العام ونجحت الخطوة الى ان اصبحت اليوم تشكل امبراطورية ضخمة في السوق الاستهلاكي. وبعد نجاح هذه التجربة تحولت الاسواق الشعبية الى "تعاونية صيدا" المعروفة، وأخذت في التوسع فانشأت لها فروعاً في بيروت.

ومن نجاح إلى نجاح، زاد انتشارها، فبعد حرب الجبل بدأت بفتح فروع لها في الجبل ان عن طريق انشاء فروع جديدة او ضم تعاونيات كانت قائمة انما وضعها متزعزع. واصبح اسمها "تعاونية بيروت والمناطق".

في التسعينات زاد انتشارها أكثر حيث شمل تواجدها غالبية الاراضي اللبنانية واصبح اسمها اليوم "تعاونيات لبنان".

هذه الامبراطورية الضخمة التي ضمت اليها غالبية التعاونيات التي كانت قائمة، لمديرها العام الأستاذ فرغل، الفضل الأول والاكبر في تحقيق هذا النجاح الكبير.

هذه المؤسسة "تعاونيات لبنان" تضم اليوم ٥٠٠٠٠ عضو مساهم، حجم مبيعاتها السنوية يفوق الـ٢٥٠ مليار ليرة. عدد مراكزها على الاراضي اللبنانية يفوق الثمانين: خمسون مركزاً "تعاونيات استهلاكية، وثلاثون مركزاً إنتاجي وخدماتي.

هذه المراكز الانتاجية تشمل: الصناعات الغذائية الخفيفة، الألبسة، تجميع البرادات، صناعة كاملة للمستندات (أي تجهيزات صالات التعاونيات والسوبر ماركت) معمل ألبان وأجبان، معمل حلاوة طحينية، معمل تغليف، مزارع فروج مع مسلخ حديث تابع لها، مشاغل لتوضيب الخضار، مزرعة لتربية المواشي مع مسلخ تابع لها

هذا إضافة إلى عدد كبير من وسائل النقل العائدة والمبرمة.

من هذا الاستعراض المقتضب والمختصر نلاحظ التطور المطرد والمسريع (للتعاونيات لبنان) التي جاءت نتيجة لسياسة ولنظرية "مركزه العمل التعاوني" لا شك ان هذه السياسة أثمرت نجاحاً كبيراً على صعيد تطوير وتوسع المؤسسة، إنما يبقى السؤال يطرح نفسه هل هذا النجاح لمصلحة المستهلك، ام لمصلحة المؤسسة. وهل التعاونية أصبحت سوبر ماركت كبير. وهل هذا التوسع يؤدي إلى الاحتكار؟" ام انه يؤدي إلى ايصال السلعة الى "مستهلك باقل سعر ممكن نتيجة تخفض الكلفة.

. توضيح الاستاذ فرغل بعد قليل يرد على هذه التساؤلات مبيناً أنا ايجابية وسلبية مركزة العمل التعاوني واعتماد التعاونيات الكبيرة بدلاً من الصغيرة.

ان هذا النجاح الكبير لتعاونيات لبنان، هل انسحب على باقي انواع التعاونيات، مثل التعاونيات الزراعية والاسكانية وغيرها؟" وهل يمكن تطبيق نظرية المركزة على هذه الأنواع من التعاونيات؟"

في جانب اخر يبقى السؤال: كيف تتعاطى الدولة مع التعاونيات. هل تعطي هذا القطاع الهام الأهمية التي يستحق وكلنا يشعر بضغط الأزمة المعيشية خاصة هذه الأيام؟"

الم تساهم الصيدليات التعاونيات عندما كانت قائمة داخل التعاونيات بشكل كبير بتخفيف أزمة وغلاء الدواء، لماذا اقفلت؟ الم يكن من الأجدى والأنفع تشريع هذه الصيدليات وإخضاعها للتشريعات القائمة بدلاً من اقفالها؟ وكلنا بالسلطة الحامي الاكبر نافيا الدواء، غير ابهة لآلام الفقراء وامراضهم.

هنا نصل الى عنوان هذه الندوة الحوارية تحت عنوان (دور التعاونيات في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمعيشية) أملين من الحضور المشاركة في الحوار، فالأسئلة كثيرة وكثيرة جدا في أذهاننا ومن أحدر من الأستاذ منير فرغل بتوضيح كل النقاط والرد على التساؤلات وتسليط الضوء على المحطات التي نجحت فيها التعاونيات وامكنة الخلل ان في المؤسسة او في تعاطي السلطة مع هذا القطاع.

فالأستاذ فرغل: مناضل منذ طفولته، مارس العمل السياسي في صفوف حركة القوميين العرب. ومنذ العام ١٩٧٣ يعمل في الحقل التعاوني ولم يزل. راعى

هذه المؤسسة الشعبية الضخمة "تعاونيات لبنان" كان له الدور الهام في تأسيس (الاتحاد الوطني العام للتعاونيات اللبنانية) الذي يرأسه حالياً والذي يضم في حدود ١٠٠ الف عضو منتسب بين استهلاكي وزراعي وسكني وانتاجي.

والأستاذ فرغل عضو مجلس إدارة "الاتحاد العربي التعاوني" ورئيس مكتب تنمية التجارة البينية في هذا الاتحاد.

وأخيراً وقبل أن نعطي القوس لباريها، اطرح باسم جبهة التحرر العمالي على الأستاذ فرغل فكرة إقامة حلقة دراسية وتدريبية لتفعيل العمل التعاوني في الجبل بالتعاون معكم، مع الاتحاد الوطني العام للتعاونيات في لبنان وفي رحاب المكتبة الوطنية. أملين درسها بجدية

الأستاذ منير فرغل:

دور التعاونيات في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمعيشية

يشهد لبنان اليوم محلة اقتصادية صعبة يعاني منها اللبنانيون يومياً في قضاياهم المعيشية والاقتصادية والحياتية، وتتمثل صعوبة هذه المرحلة تحت العناوين العريضة التالية:

- أولاً: الانكماش او الجمود الاقتصادي.

- ثانياً: البطالة وتوقف شبه كامل لفرص العمل.

- ثالثاً: ضعف الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي وبالتالي ضعف التصدير.

- رابعاً: انخفاض كبير في نشاط القطاعات الخدماتية والسياحية.

- خامساً: ارتفاع كبير في اكلاف الحياة الرئيسية كالسكن والتعليم والطبابة والكهرباء، والرسوم الضريبية والبلدية

هذا الوضع الاقتصادي الصعب لا يمكن أن يغيره إلا عاملان:

- الأول: هو عودة النشاط الاقتصادي ودوران عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي، وازدهار القطاعات الخدماتية وفي مقدمتها السياحة.

- ثانياً: دور توجيهي للدولة في الحد من التنافضات الطبقية وإعطاء أولوية كبيرة للطبقات الفقيرة والمتوسطة، ويشكل عام لأصحاب الدخل المحدود، مع دور فاعل ورئيسي للحركة التعاونية اللبنانية التي تلعب اليوم دوراً في تخفيف الأزمات الاجتماعية ومن الممكن أن يتعاظم هذا الدور في النمو المطرد للحركة التعاونية بحيث يطال شرائح عريضة ومتنوعة من الشعب اللبناني وفي كافة القطاعات الإنتاجية.

كيف تلعب التعاونيات اللبنانية دورها في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمعيشية في لبنان؟

- للإجابة على هذا السؤال نبادر إلى طرح النقاط التالية:

١ - إقامة منافسة فعالة في السوق لمنع ارتفاع الأسعار.

٢ - التوجه نحو الزراعة اللبنانية لإعادة هيكلتها إنتاجاً وتوزيعاً وتصريفاً محلياً وعبر التصدير.

٣ - الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية: معامل إنتاج - مداجن - تربية مواشي - الصيادين والنحالين، الإنتاج الريفي وغيرها.

٤ - السياسة الصحية والتوجه لإقامة تأمين صحي سليم وفي متناول المواطن.

دور التعاونيات في التخفيف من الأزمة الاجتماعية عبر لجم ارتفاع الأسعار.

إن ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية يشكل احد وجوه الأزمة المعيشية، وإن لجم ارتفاع الأسعار بل تجميدها تقريباً هو نوع من الحلول للضائقة الاجتماعية، وكلنا يذكر في الماضي الصراخ والاحتجاجات العنيفة على ارتفاع الأسعار حتى في المرحلة التي سبقت التضخم النقدي وبدء انهيار الليرة اللبنانية عام ١٩٨٤.

إن مؤشر الأسعار خلال عام ١٩٩٩ اشار إلى تراجع بنسبة ٧٥ ٠/٠ لأسعار المواد الغذائية الاستهلاكية، وإذا أخذنا هذا المؤشر منذ ثلاث سنوات فإننا نلاحظ انه لم يطرأ اي ارتفاع يذكر على هذه الاسعار.

إن هذا الجمود في الأسعار بل تراجعها أحياناً يمثل ظاهرة جديدة في المجتمع اللبناني، وإننا نؤكد ودون مباهاة او غرور بأن التعاونيات اللبنانية هي التي لعبت الدور الرئيسي والأساسي في عملية مكافحة الغلاء، وهي التي جمدت الأسعار ولجمت اي ارتفاع لها. وتراجع الأسعار بنسبة ٧٥ ٠/٠ كان في التعاونيات بينما كان التراجع في الأسواق هو بنسبة ٥٤ ٠/٠، اي ان تراجع الأسعار في التعاونيات هو اعلى من تراجعها في السوق بنسبة ٢٠٤ مما يؤكد الدور التعاوني الضاغط في السوق للجم ارتفاع الأسعار وكونه مراقباً قسرياً لها.

السؤال هنا كيف تمكنت التعاونيات من لعب هذا الدور وما هي الوسائل التي استعملتها؟ والجواب هو ان التعاونيات اللبنانية اتبعت الوسائل التالية:

أولاً: الانتشار التعاوني المكثف.

لقد انتشرت التعاونيات الاستهلاكية بشكل مركز وفي مختلف المناطق جنوباً وشمالاً، ساحلاً وجبلاً، وعبر ما يقارب خمسين تعاونية استهلاكية ما بين الحجم الكبير والمتوسط والصغير، وقامت هذه التعاونيات بعرض اسعارها المخفضة والموحدة في كافة المناطق اللبنانية حيث اضطرت السوبرماكت والمحلات التجارية والدكاكين إلى تخفيض اسعارها لمواجهة التعاونيات والمحافظة على زبائنها التعاونيات بعرض أسعارها المخفضة والموحدة في كافة المناطق اللبنانية حيث اضطرت السوبر ماركات والمحلات التجارية والدكاكين إلى تخفيض اسعارها لمواجهة التعاونيات والمحافظة على زبائنها

والاستمرار في العمل، مما ادى إلى قيام منافسة بسيطة وفعالة ادت بدورها إلى انخفاض دائم ومستمر في أسعار الفرق. وفي أحد الاحتفالات لافتتاح إحدى التعاونيات، قال أحد رؤساء الحكومة الذي رعى الافتتاح ان التعاونية لعبت دورها الممتاز حتى قبل افتتاحها، فاصحاب المحلات التجارية خفضوا اسعارهم قبل افتتاح التعاونية لجذب الزبائن ولمواجهة التعاونية، ولذلك نعتبر ان أهداف التعاونية تتحقق بمجرد تواجدها وتنخفض اسعار المنطقة المحيطة بها فوراً.

ولقد عمدت وزارة الاقتصاد الوطني ومنذ ثلاث سنوات إلى المساهمة في هذه المنافسة ودعمها من خلال بيانات شهرية تصدر في وسائل الاعلام ترصد مؤشر الاسعار وتعلن عن الأسعار الأقل في لبنان، ولقد كانت دراسات وزارة الاقتصاد وبياناتها تؤكد وبصورة رسمية أن أسعار تعاونيات لبنان هي الأقل، وأن التعاونيات هي الأولى في هذه المنافسة، وهذا تأكيد واضح وجلي على الدور الحاسم الذي قامت به التعاونيات في عملية مكافحة الغلاء، وكان معدل انخفاض أسعار التعاونيات في المواد الغذائية والاستهلاكية عن ٢٤ سوبرماركت اساسية في لبنان والتي كانت ترد في لائحة الوزارة هي ٨٪، وقد قمنا بدراسة مقارنة لأسعار التعاونيات مع أسعار ٦٠ سوبرماكت أساسية فاصبح معدل انخفاض الأسعار في التعاونيات ٢٤٪، وكلما وسعنا لائحة المحلات التجارية التي تشملها عملية المقارنة كلما اصبح الفارق اكبر بين أسعار التعاونيات وأسعار السوق.

ثانياً: الاستيراد التعاوني.

كما لعب الانتشار التعاوني الاستهلاكي المكثف في كالة المناطق اللبنانية دوره في لجم ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في سوق الفرق، فإن الاستيراد التعاوني لعب دوره البارز في لجم الأسعار في سوق الجملة.

إن استيراد مئات السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية والتي تشمل الأرز والحبوب والزيوت والأجبان والزبدة واللحوم والخضار واللحوم المجلدة والحليب والشاي والمنظفات والمعجنات والمنيهات والمقمشات ومعلبات اللحوم والخضار والمربيات والسكريات وغايرها، إن استيراد هذه السلع الأساسية وطرحها في السوق وبأسعار مخفضة لجم تماماً أي إمكانية لرفع أسعار السلع المستوردة من قبل الآخرين في السوق، والسبب يعود إلى عدم قدرة أحد على طرح أسعار بالجملة هي أعلى من أسعار الفرق في التعاونية لنفس السلع، ودون الدخول في التفاصيل فإن الاستيراد التعاوني الذي أصبح بعلايين الدولارات ويلاقي إقبالاً شديداً من المواطنين وهو عامل رئيسي للجم أسعار الجملة.

ثالثاً: تلعب التعاونيات دوراً مهماً في تفعيل المنافسة الاقتصادية لتخفيض الأسعار عبر عروضات متواصلة لا تتوقف كالتسوم على الأسعار للعموم وخاصة في فترات اشتداد الطلب الاستهلاكي في الأعياد والمناسبات، كذلك إقامة الأسابيع الاستهلاكية إضافة إلى تقديم تسومات وعروضات خاصة لأعضاء التعاونية، فنحن اليوم في شهر التسوق وكل المحال التجارية تقدم تسومات على أسعار الألبسة والأدوات المنزلية والكهربائية فقط وتعاونيات لبنان هي الوحيدة التي تقدم في شهر التسوق عروضات ضخمة على المواد الغذائية والاستهلاكية.

رابعاً: توسيع شبكة الاعضاء المساهمين في التعاونيات وقد زاد عدد في تعاونيات لبنان على الاربعين الف عضو، ونحن الآن بصدد مضاعفة هذا العدد خلال سنتين على الاكثر. ويشكل الاعضاء المساهمون ركناً رئيسياً في التعاونيات لما لهم من دور بارز في زيادة الرساميل السهمي في التعاونية وكدعامة تجارية دائمة لها. كذلك فإن استفادة اعضاء التعاونية من العائدات على الأسهم والعائدات على

المشتريات تشكل مكافحة جدية للغلاء لدى أربعون الف عائلة.

دور التعاونيات في التخفيف من الأزمة المعيشية في القطاع الزراعي:

لا نستطيع القول أو الادعاء بأن دور التعاونيات اللبنانية في القطاع الزراعي مماثل لدورها الفعال في لجم ارتفاع الأسعار، وإنما نؤكد أن دور التعاونيات في القطاع الزراعي بدأ خطواته الأولى وبدأ أيضاً بتحريك بعض القضايا الاساسية التي تؤثر بالزراعة اللبنانية وبالمزارعين والتي ستؤثر ايجابا على هذه الشريحة الاجتماعية التي تشكل أكثر من ١٨٪ من اللبنانيين الذين تشكل الزراعة مصدر رزقهم الكلي أو الجزئي.

حتى نفهم دور التعاونيات في الزراعة اللبنانية، يجب ان نسلط الضوء اولاً على مشاكلها وقضاياها الأساسية.

١ ـ تعاني الزراعة اللبنانية من التشرذم والفردية مما يرفع أكلاف الفلاحة بالنسبة للمزارع.

٢ ـ تعاني الزراعة من أكلاف عالية جداً في شراء المواد الأولية من بذور وأدوية ومبيدات وتجهيزات الفلاحة والري، و من ارتفاع أجور اليد العاملة.

٣ ـ تعاني الزراعة أيضاً من مشاكل التمويل، إذ لا يوجد مصرف للتمويل الزراعي والدولة تاريخياً غائبة في هذا المضمار، وحتى البنوك الخاصة تتحفظ تجاه المزارعين إذ تبلغ تسليفاتها للقطاع الزراعي ٥ ـ ٠٪ من مجمل تسليفاتها المالية، ويصبح المزارعون تحت رحمة التجار والمرابين للحصول على المال اللازم لتمويل زراعتهم.

٤ ـ تعاني الزراعة من مشاكل تصريف الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع أكلافها، كما تعاني هذه الزراعة من غياب معامل توضيب وفرز وتعبئة وتنفيخ وتشميع حديثه مما يجعلها ضعيفة في الاسواق الخارجية لا سيما في الأسواق العربية.

كيف تستطيع التعاونيات التدخل في الزراعة وبالتالي التخفيف من أزمات المزارعين المعيشية والاقتصادية؟

اولاً: لقد بدأت التعاونيات التدخل في الزراعة عبر تنسيق العلاقة بين التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الزراعية والتي تبلغ عددها أكثر من ٣٠٠ تعاونية ولكن الفعال منها مائة تعاونية، ولقد دخلت التعاونيات الاستهلاكية في عملية المشتريات من التعاونيات الزراعية والمزارعين، وقد كان لهذا الإجراء نتائج سريعة إيجابية على بعض المزارعين، فالتعاونيات الاستهلاكية دخلت مع تاجر الخضار والفاكهة في منافسة ولو أوليّة لشراء بعض الإنتاج الزراعي، والتاجر يرفض دخول التعاونيات هذا المضمار والتعدي كما يقال على مصالحه، فرفع السعر للمزارع ووعده بالدفع الفوري وأغراه أيضاً بأنه سيتحمل نفقات النقل، كل هذه الحركات الإيجابية التي قدمها التاجر للمزارع تأتي ضمن خطة لإخراج التعاونيات الاستهلاكية من سوق التجارة الزراعية، ولكننا نعتبر ذلك مكسباً للمزارع وتحسناً اجتماعياً ومعيشياً في وضعه، وتكون التعاونيات قد أدت جزء من دورها في خدمة المزارع والزراعة اللبنانية.

ونتيجة لذلك فإن تعاونيات لبنان وبتوجيه ودعم من الاتحاد الوطني العام للتعاونيات قررت زيادة تدخلها في المشتريات الزراعية بهدف تفعيل وتشديد المنافسة مع التجار الزراعيين لمصلحة المزارع والتعاونيات الزراعية، ومن هنا نعلن ومن المكتبة الوطنية في بعقلين عن تأسيس تعاونية للتسويق الزراعي بين تعاونيات لبنان ومجموعة من المزارعين، وبرأسمال قدره ثلاثة مليارات ليرة لبنانية، وستكون أهم أهداف هذه التعاونية تصريف الإنتاج الزراعي اللبناني وخلق منافسة في المشتريات الزراعية لمصلحة المزارع اللبناني. وإن كان خلق التنافس لمصلحة المزارع خطوتها الأولى فإن أهدافها أكبر وأعبد من هذا الهدف، وهذه الأهداف تتعلق بالدخول الجدي في الزراعة اللبنانية وبكل قضاياها وهمومها الأساسية لكي تتمكن من تحقيق النقاط التالية:

أولاً: تأمين البذور والأدوية والأسمدة وتجهيزات الفلاحة والري بأسعار تساعد الزراعة اللبنانية على انطلاقتها وتصريفها محلياً وخارجياً.

ثانياً: البدء بمحاولة مساعدة المزارع اللبناني وتخليصه من الفوائد العالية أو الربا الفاحش، والتعاقد مع هذا المزارع أما على إعطاءه المواد الأولية ودون فوائد لكي يقدم مقابلها سلعاً زراعية، أو التعاقد معه بتقديم مستلزماته من المواد الأولية ومن ثم تصريف كامل إنتاجه مع اتفاق مسبق على أسعار المحصول يضمن المزارع من خلالها أرباح تؤمن له ولعائلته الحياة الكريمة.

ثالثاً: اتباع سياسة الربط المباشر للمزارعين بالمستهلكين وإلغاء الوسطاء، ويظهر ذلك في شعار تعاونيات لبنان "من المزارع إلى المستهلك" وفي الشعار التعاوني التجاري "من البستاني إلى الميزان"، مما يخفض أسعار الخضار والفاكهة للمستهلك ويزيد في عمليات التصريف للإنتاج الزراعي عندما يكون في متناول المواطنين.

رابعاً: العمل على تصريف الإنتاج الزراعي خارجياً عبر التصدير، إضافة لتصريفه داخلياً ومحاولة الاستعانة بالتعاونيات العربية الاستهلاكية التي يبلغ عددها تسعة الاف تعاونية في الوطن العربي من أصل ٣٠ الف تعاونية عربية استهلاكية وزراعية وسكنية وإنتاجية. وإذ علمنا أن التعاونيات الاستهلاكية الكويتية بمفردها قادرة على تقديم مساهمة فعالة جداً في تصريف الإنتاج الزراعي اللبناني إذا تمكنا من إيجاد صيغة عمل وتبادل تجاري سليمة معها. ويسعى الاتحاد الوطني العام لتعاونيات اللبنانية جهده لإقامة هذه العلاقة والبدء بتنفيذ العمل، وتبلغ مبيعات التعاونيات الكويتية سنوياً ٣٠٠ مليون دولار من الخضار والفاكهة.

خامساً: بدأ الاتحاد الوطني العام للتعاونيات بتجربة تصنيع الإنتاج الزراعي، حيث تم تصنيع أكثر من مائة طن من مربى المشمش ومربى الفريز وعرضها على المستهلك بأسعار منافسة، ولقد نجحت هذه التجربة التي نأمل أن تتعمم وتعطي نتائج أكبر. إن تصنيع الإنتاج الزراعي هو أحد الحلول الرئيسية للمساعدة في تنمية الزراعة اللبنانية عبر تأمين تصريفها.

توجيهات الاتحاد الوطني العام لدعم الإنتاج وتخفيف الأزمات المعيشية في لبنان:

يتوجه الاتحاد التعاوني ومن ضمن مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية والتخفيف من المعاناة الحياتية ضمن التوجيهات التالية:

١ ـ دعم الإنتاج الصناعي الوطني وابحث مع جمعية الصناعيين ونقابة صناعة المواد الغذائية حول تصريف أكبر للإنتاج الوطني وتحفيزه في المنافسة القائمة في السوق من حيث السعر والنوعية والسعي بأقصى جهد لتصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية أو المساعدة على التصدير لأن دوران عجلة الإنتاج الصناعي عامل مهم في امتصاص البطالة وتحسين الأوضاع الاجتماعية لشريحة كبرى من اللبنانيين.

٢ ـ دعم قطاع الثروة المائية في لبنان والصيادين في مواجهة الصعاب الكبيرة في عملهم ويتوجه الاتحاد هنا للسعي لتخفيض أسعار شراء اللوازم والتجهيزات للصيادين عبر توحيد قدراتهم الشرائية محلياً أو بالاستيراد المباشر كذلك السعي لإيجاد مراكب صيد لبنانية تخرج إلى أعالي البحار مما يؤدي إلى وفرة عرض السمك ويخفض أسعار هذه السلعة الغذائية الاستراتيجية ويخفف من استيرادها وبالتالي تحسن أوضاع الاف العائلات اللبنانية العاملة في الصيد خاصة وإن تعاونيات الصيادين تنتج أكثر من ٥٠٪ من الثروة السمكية.

٣ ـ يتوجه الاتحاد بدعم المرأة الريفية في الإنتاج البلدي مما يؤمن لها دخلاً ويحسن أوضاعها المعيشية ويساهم في تصريف الإنتاج الزراعي، كذلك دعم تعاونيات النحالين لما تشكله صناعة العسل من مورد وطني هام لآلاف العائلات إضافة لدعم مزارعي زيت الزيتون وإنتاج معاصر الزيت بوجه عمليات الغش والتهريب التي تؤثر على تصريف زيت الزيتون وتلحق أكبر الضرر بقطاع واسع من اللبنانيين. وبالفعل فقد قام التحاد التعاوني بدور هام ولو كان أولياً في تفعيل أعمال القطاعات الإنتاجية المذكورة.

كذلك يضع الاتحاد التعاوني نصب عينيه دعم إنتاج الحليب وتربية الأبقار ودعم منتجات مشتقات الحليب الوطني وتصريفها في الاسواق، كذلك تقديم العون لإنتاج المداجن وتربية الطيور التي تعاني في هذه الأيام من مرحلة عصيبة.

٤ ـ يولي الاتحاد العام لتعاونيات أهمية كبرى للوضع الصحي للمواطنين كونه من عناصر الأزمة الاجتماعية والمعيشية، ويؤكد التحاد على أهمية صناديق التعاضد التعاوني التي تؤمن اليوم الاستشفاء والطبابة والمعاينة والتصوير بأسعار تقل عن أسعار السوق بنسبة ٤٠٪ وقد خصصت تعاونيات لبنان وبخطوة جريئة وفريدة من نوعها ٣٪ من مجمل مشتريات عضو التعاونية لدعمه في تسديد اشتراكه في صندوق التعاضد لكي يحصل هو وعائلته على الأمانة الصحي في مواجهة أي مشكلة صحية طارئة.

وفي خلاصة كلامنا أتوجه لجميع اللبنانيين من هنا ومن هذا المنبر الشوفي الوطني الحر، وخاصة إلى أهلنا في منطقة الشوف الحبيبة لكي يدعموا الحركة التعاونية وأن ينتسبوا إلى التعاونيات، إن التعاونيات هي وسيلتكم الأولى لتحسين أوضاعكم الاجتماعية والمعيشية، إنها طريقكم لتوحيد جهودكم وحشد إمكانياتكم في إطار موحد وفاعل سيعطي أكبر الآثار الإيجابية على مستقبلكم ومستقبل أولادكم، إن اللبنانيين قادرين على حل مشاكلهم بأنفسهم مهما كانت مستعصية وكبيرة إذا وحدوا طاقاتهم في الحركة التعاونية التي يمكن أن تصبح قوة هائلة فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن لا نلقي كل همومنا على الدولة ثم ننتظر منها الحلول السحرية والسريعة والدولة اليوم تعاني من تراكم الكثير من الأعباء نتيجة عشرون سنة من الأزمات.

تنمية

القمة الدولية للتنمية الاجتماعية . جنيف ٢٠٠٠

خطوة الى الامام في التنمية الاجتماعية، أم خطوات إلى الوراء في العلاقات الدولية؟

أ ـ مسار أعمال القمة

نظمت الأمم المتحدة في جنيف بين السادس والعشرين والثلاثين من حزيران الماضي القمة الدولية الثانية للتنمية الاجتماعية تحت شعار "خمس سنوات على قمة كوبنهاغن وما بعدها" وكانت القمة الأولى التي انعقدت في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ بمشاركة ١١٧ رئيس دولة وحكومة قد انتهت الى اقرار خطة دولية للتنمية الاجتماعية عناوينها الأساسية مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.

وقد تألف جدول أعمال القمة في جنيف من النقاط الثالث التالية:

١ ـ تقييم البرامج والسياسات التي اعتمدت منذ قمة التنمية الاجتماعية الأولى في كوبنهاغن، والتزام الدول في تطبيقها.

٢ ـ اقرار خطة عمل لمتابعة برامج مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي وتطويرها في السنوات المقبلة.

٣ ـ اقرار "الاعلان السياسي" والتعهدات العشرة تتويجا للجهود الدولية المبذولة ومساهمة في توحيدها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في العالم، لا سيما في الدول النامية.

هذا وانقسمت القمة الى ثلاثة مسارات جاءت على الشكل التالي:

١ ـ الجمعية العامة: ويقتصر حضورها على الوفود الرسمية والبعثات الى المنظمة الدولية. استمرت جلساتها طيلة أيام القمة حيث قدمت الوفود تقاريرها عن سياسات التنمية الاجتماعية المحققة في بلدانها، وبرامج مكافحة الفقر.

٢ ـ مجلس العموم: وهو الجمعية العامة بالاضافة الى المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد ألقيت كلمات أمام الجمعية العامة لمجلس العموم، تضمنت تقارير عن السياسات التي اعتمدت خلال السنوات الخمس الماضية وبرامج مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.

٣ ـ مجموعات العمل: وهي الجهة المولجة صياغة الوثائق والاعلانات التي ستصدر عن القمة. وقد انقسمت بدورها الى ثلاثة مجموعات عمل:

مجموعة عمل لصياغة الاعلان السياسي.

مجموعة عمل لصياغة خمس تعهدات من اصل التعهدات العشرة.

مجموعة عمل لصياغة التعهدات الخمسة الأخرى.

وإذا كان انعقاد القمة بحد ذاته يعتبر حدثاً بارزاً لما يشكله من أداة فعالة لرصد عملية التنمية الشاملة على المستوى الدولي، فإن الفترة الممتدة بين كوبنهاغن ٩٥ وجنيف ٢٠٠٠ لم تشهد تطورات هامة وملحوظة على صعيد التنمية الاجتماعية. كما وان القمة نفسها قد شكلت تراجعاً كبيرا عن الالتزامات الدولية المقرة سابقاً، ان على مستوى الحضور التمثيلي للوفود المشاركة ام على مستوى المقررات الصادرة عنها وحتى على مستوى تعاطي منظمة الأمم المتحدة نفسها مع القمة.

فقد حضر في كوبنهاغن ١١٧ رئيس دولة وحكومة، ما أظهر اهتماما كبيرا انعكس على المقررات والتعهدات التي صدرت عنها، إلا أن مستوى الحضور في جنيف قد شكل خيبة كبيرة، حيث أن التمثيل اقتصر على البعثات المعتمدة الى الامم المتحدة، وفي حالات نادرة، ترأس الوفد وزير.

ب ـ الأمم المتحدة في قبضة المؤسسات المالية الدولية

فاجأ الامين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان الحضور في خطابه في جلسة الافتتاح الرسمي للقمة، والذي جاء شديد الانحياز لدول الشمال الغنية، خاصة عندما أكد أن الدور الاساسي في قيادة عملية التنمية الاجتماعية هو للمؤسسات المالية الدولية، مشيرا بذلك الى البنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي

IMF ومنظمة التجارة العالمية WTO بالاضافة الى منظمة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية OC9ECD.

كما واعلن في خطابه عن توقيعه على وثيقة برنامجية سميت بالوثيقة (من أجل عالم افضل للجميع)، الى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية. وجاء في الوثيقة نفسها، انها تهدف الى تقليص عدد الفقراء الى النصف حتى العام ٢٠١٥. وان هذه الاتفاقية مستوحاة من وثيقة صدرت عام ١٩٩٦ عن منظمة التعاون الاقتصادي من اجل تسمية التنمية تتضمن سبع تعهدات لـ(تحديد طبيعة القرن الحادي والعشرين).

أثار هذا الموقف استياء المنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمال المنتدى الموازي للقمة والتي أعلنت عن سخطها ورفضها للاتفاقية، باصدار بيان يدعو المنظمة الدولية الى سحب توقيعها فورا. وعقدت مؤتمرا صحافيا للاعلان عن البيان الذي حمل تواقيع مئات من المنظمات غير الحكومية المشاركة، رمى خلاله ممثلو المجموعات الأساسية للمنظمات الموقعة، ومن بينها المجموعة العربية، الوثيقة في سلة المهملات في حركة ترمز الى رفضها لها.

فمنظمة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية تمثل دول الشمال الغنية، أما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهما اذاتي العولمة اللتين ساهمتا في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. الا انه يفترض بمنظمة الامم المتحدة، نظرا لطبيعتها التمثيلية، ان تشكل اداة ديمقراطية ومحايدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وان كل قراراتها تتخذ على قاعدة التشاور والمشاركة. فجاءت هذه الاتفاقية لتؤكد سيطرة دول الشمال على القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية. وتوقيع الأمين العام عليها، هو تعبير عن استسلامه أمام المؤسسات المالية الدولية. وقد جاء الاعلان عن الاتفاقية، استباقاً لمقررات القمة الدولية للتنمية الاجتماعية الملتئمة. بالاضافة الى كل ذلك، فان الأمين العام قد وقع على الوثيقة وأعلن عنها دون التشاور في شأنها مع الحكومات في الدول النامية، مما يتعدى صلاحياته في الاساس.

ت ـ قمة التنمية الاجتماعية: خطوة إلى الوراء

تميزت قمة جنيف ٢٠٠٠ بالتباين الحاد والواضح في المواقف بين المجموعات الدولية الثلاث الكبرى، مجموعة الـ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية. وقد أدى ذلك الى تراجع في مضمون الاعلان السياسي والخطة المستقبلية والتعهدات العشرة نفسها. ومن أبرز نقاط التباين الحادة والخلافية التي برزت اثناء التحضير للقمة في نيويورك وخلال انعقادها في جنيف كانت التالية:

١ ـ **موضوع العولمة:** لم تتوصل القمة الى الاقرار بان الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية تسببت بالمزيد من الفقر والتهميش الاجتماعي والبطالة في البلدان النامية، وانها في أساس الخلل الحاصل لناحية العدالة الاجتماعية المساواة، مما يتطلب تضافر لجهود جميع الاطراف المؤثرة في عملية التنمية والمستفيدين منها بما يتماشى مع مبادىء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان.

٢ ـ **البيئة الملائمة لتحقيق التنمية:** إن ضعف الممارسات والتقاليد الديمقراطية في بعض الدول النامية وانعدامها في أخرى، وغياب آليات الحكم السليم وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات العامة من شأنها ان تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية البشرية المستدامة ومتطلباتها.

إلا أنه، ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة ومؤسساتها، فإن هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات ديمقراطية داخلها بما يضمن حيادتها وشفافيتها وفعاليتها. كما إن إجراء إصلاحات جذرية داخل المؤسسات المالية الدولية وخاصة باتجاه يضمن مهنيتها وديمقراطيتها وشفافيتها ومساءلتها هو أمر في غاية الأهمية، ويؤثر ايجابا على تطور الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لإنجاز تنمية مستدامة وحيوية. إن هذا يتطلب أيضاً تطوير آلية منتظمة وممارسة وشفافة للتشاور وتبادل المعلومات ما بين دول الشمال والجنوب، وما بينها وبين المؤسسات المالية الدولية، كما يتطلب ايجاد آلية مناسبة للمنظمات غير الحكومية لرصد ومراقبة برامج ونشاطات المؤسسات المالية الدولية بما يتفق وينسجم مع مقررات "كوبنهاغن".

٣ ـ **الديون الخارجية:** ما زالت الدول الدائنة ترفض النظر في موضوع الديون الخارجية التي ترهق كاهل الأغلبية الساحقة من دول المجموعة ٧٧ المدينة، وتستنزف دخلها الوطني لمصلحة خدمة الدين العام، وهي تصر على تبني حلول مجتزأة من شأنها ان تقوض أي خطوة هامة ونوعية في الاتجاه الصحيح.

٤ ـ **الآليات الدولية لمكافحة الفقر:** استطاعت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية للتملص من الاتفاق على آليات دولية لتحقيق التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، تساهم في رفع التزام المجتمع الدولي في تطبيق برامج مكافحة الفقر.

٥ ـ **حقوق العمال ومنظمة العمل الدولية:** لم تتوصل القمة الى حلول ناجعة في موضوع العمالة المهاجرة وحقوقها، في الوقت الذي الزمت فيه دول المجموعة ٧٧ القبول بتقديم الحقوق الى العمال في بلدانهم الأصلية.

٦ ـ **النزاعات الدولية والأقليمية والاحتلالات والحصارات:** وقد أزيلت كافة النصوص التي تشير الى الاحتلالات، علما انها تشكل أحد المعيقات الاساسية التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية، إلا في إشارة يتيمة واحدة جاءت في النص من ضمن فقرة تتحدث عن معيقات التنمية عموما.

٧ ـ **ضريبة على حركة رؤوس الأموال:** لم تنجح القمة في اقرار Loi Tobin القاضي بفرض ضريبة على حركة رؤوس الأموال، يعود ريعها لتمويل برامج مكافحة الفقر في العالم.

٨ ـ **تخصيص ٧. ٠٪ من الناتج المحي للدول المانحة لتمويل التنمية الاجتماعية في الدول النامية:** لم تنجح القمة في اقرار الية تلزم الدول الغنية برفع مستوى المساعدات عبر تخصيص ٧. ٠٪ من ميزانياتها لمساعدة الدول الفقيرة في مواجهة الصعوبات الاقتصادية وتنفيذ برامج مكافحة الفقر حتى العام ٢٠٠٥.

٩ ـ **تحديد موعد لاحق للقمة بعد ٥ سنوات:** لم تتوصل اقمة الى اتفاق لعقد قمة اخرى بعد ٥ سنوات لتقييم السياسات الوطنية والعالمية المعتمدة لمكافحة الفقر وبالتالي العمل على تطويرها.

وأدى التباين في المواقف الى ارجاء المناقشة في الاعلان السياسي الى حين تم الاتفاق في المجموعات الاخرى، مما أدى الى تمديد اعمال القمة ليوم واحد، وارجاء الاعلان عن المقررات النهائية الى الاول من تموز. وقد أدت هذه الاتفاقيات الى اضعاف النصوص وجعلها بصيغ غير ملزمة ومتراجعة عما جاءت عليه في اعلان كوبنهاغن ٥٩.

ث ـ منتدى المنظمات غير الحكومية

وكانت المنظمات غير الحكومة قد نظمت على هامش القمة، منتدى المنظمات غير الحكومية. وتخلل المنتدى جملة من النشاطات، تضمن ندوات ومحاضرات، وجلسات حوار عامة دعت اليها الجمعيات الأهلية والمؤسسات الدولية. وقد تشكلت مجموعات عمل للمساهمة في الضغط والتاثير على المفاوضات الحكومية الجارية في القمة، ولرفع مستوى الالتزامات التي من شأنها المساهمة في التنمية وتعزيز برامج مكافحة الفقر والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان.

وقد توزعت المنظمات الاهلية المشاركة في المنتدى على ١١ مجموعة عمل، منها ما قام على أساس قطاعي ومنها اقليمي ـ جهوي ـ أما فالمجموعات هي التالي:

١ ـ **المجموعة العربي:** بادرت شبكة المنظمات العربية للاعلان عن المجموعة العربية لتكون محطة تجتمع فيها هذه المنظمات للتداول في المحاور اليومية للنقاشات الدائرة على مستوى القمة، وللمساهمة في تنظيم وتفعيل المشاركة العربية فيها، وفي النشاطات الاخرى. وشارك في هذه المجموعة جميع المشاركين العرب، ممثلي المنظمات العربية غير الحكومية.

٢ ـ **مجموعة التنمية:** وتألفت من شبكة للمنظمات الأوروبية تدعى اليوروستيب ومن الراصد الاجتماعي والمجموعة العربية وغيرها. ركزت هذه المجموعة على أن المستفيدين من العولمة هم أقلية، وان النمو الاقتصادي المحقق على الصعيد الوطني وعلى المستوى الدولي لم يساهم في القضاء على الفقر، لا

بل بالعكس من ذلك، فغالباً ما سهم في تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٣ ـ مجموعة حقوق الطفل: وعملت على أن يتعهد المجتمع الدولي القيام بخطوات ملموسة على المستويات الوطنية والدولية للالتزام بتأمين مستوى أفضل من التعليم وذلك ضمن فترة لا تتعدى العام ٢٠١٥، ومن شروط تحقيق هذا التعهد هو قضية الديون الخارجية.

٤ ـ مجموعة الضريبة على حركة رؤوس الأموال، وتدعو الى فرض ضريبة على حركة رؤوس الأموال، على أن تستخدم عائداتها في تمويل مشاريع تنموية في العالم الثالث.

٥ ـ مجموعة المرأة، وترتبط هذه المجموعة التنمية بالمساواة بين المرأة والرجل، على اساس ان الحقوق الانسانية للنساء هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

٦ ـ المجموعة الكنسية: وتركز هذه المجموعة بشكل اساسي على موضوع الديون، وتطالب القمة بالنظر الى قضية الديون كمسألة ملحة، والعمل على الغائها او على اعادة جدولتها، وكذلك، العمل على ايجاد نظام دولي للافتراض يقي شعوب العالم الثالث من المخاطر المستقبلية للديون.

٧ ـ مجموعة المنظمة الدولية للتطوع: وتعمل على ميثاق دولي ضد الفقر.

٨ ـ الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة: تركز على مسألة العدالة الاجتماعية وخلق فرص للعمل، وذلك من خلال تطبيق الاعلان عن المبادئ، والحقوق في العمل وملحقاته.

٩ ـ مجموعة السلام: وتركز على ضرورة ارساء ثقافة جديدة للسلام العالمي.

١٠ ـ مجموعة مكافحة الفقر: ومن أهدافها تنفيذ برامج تقوية للفقراء والتأكد من أن الفقراء هم شركاء في كل الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، الاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم على كافة المستويات، العمل على النواحي القانونية التي تحمي مشاركة الفقراء في الانتاج، العمل على الغاء الديون، مساعدة الدول النامية على القيام بتحاليل ودراسات وجمع معلومات عن الفقراء وحث كل المشاركين في قمة جنيف للمشاركة في "اصدار ميثاق دولي ضد الفقر.

١١ ـ المجموعة الافريقية: جاءت التعهدات العشرة لقمة كوبنهاغن ٩٥ بمثابة رد على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتعقد القمة الثانية وهذه الصعوبات في تفاقم مستمر. معظم البلدان الافريقية ضحية هذه الاوضاع، لذلك عملت هذه المجموعة على استخراج وتقوية اليات تساهم في رفع مستوى القارة الافريقية.

وقام الراصد الاجتماعي، وهو منظمة دولية مقرها في اوروغواي تهدف الى مراقبة تطبيق الحكومات للالتزامات الدولية التي وقعت عليها، بتنظيم اجتماعات يومية لمتابعة مجريات القمة ولتحديد الخطوات المطلوبة للمتابعة الفاعلة.

ج ـ المشاركة الأهلية العربية:

شارك في القمة ٤٣ مندوباً مثلوا ٣٧ منظمة أهلية عربية. وقد نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ما سيم بـ"المجموعة العربية"، ونسقت أعمالها طيلة أيام القمة. وقد حظيت المجموعة العربية باعتراف الأمم المتحدة وسائر المجموعات، وقد اعطيت حق الكلام أمام مجلس العموم للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومما جاء في خطاب المجموعة العربية الى مجلس العموم للجمعية العامة ما مفاده أن التنمية في العالم العربي لا زالت تعاني من معيقات اساسية تحول دون الامكانية الى احراز تقدم في تحقيقها. ومن أبرز المعيقات، غياب القرار السياسي على المستويات الوطنية وعلى المستوى الدولي، وعدم اعتماد سياسات جذرية وحاسمة لمكافحة الفقر والتخلف الاجتماعي. كما وتمت الاشارة الى ان ضعف الممارسات الديمقراطية في العالم العربي والتي تركز على احترام حقوق الانسان وعلى القوانين والأنظمة الشفافة التي تعزز المسائلة والمحاسبة وتحارب الفساد، هي من المعيقات الاساسية والهامة أمام عملية التنمية. كما وأن النزاعات الداخلية والأقليمية والاحتلالات والحصارات المفروضة على بعض الدول العربية، تشكل عائقاً أمام التنمية الاجتماعية.

وكانت المجموعة العربية قد نظمت اربع ندوات خلال ايام القمة، تميزت بالحضور الكثيف العربي والأجنبي وبالمناقشات، وقد توزعت الندوات على الشكل التالي:

١ ـ **د. فالح عبد الجبار:** العولمة وتاثيرها على التنمية الاجتماعية في العالم العربي، ادارتها السيدة ناتاشا شوارب من الجمعية الاردنية لمحو الأمية.

٢ ـ **د. عبد الهادف خلف:** السياسات الليبرالية وتاثيرها على التنمية في العالم العربي، أدارها الاستاذ اديب نعمة.

٣ ـ **الاساتذة** عبد الباسط بن حسن مدير المعهد العربي لحقوق الانسان، صلاح الدين الجرشي نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الانسان وأمير سالم مدير مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان والدكتورة باسكال وردة من الرابطة العراقية لحقوق الانسان، استعرضوا لواقع حقوق الانسان والتنمية في العالم العربي وتحدياته.

٤ ـ **الأستاذ عزت عبد الهادي** عن واقع التنمية الاجتماعية في العالم العربي ودور المنظمات الأهلية العربية، أدارها الأستاذ عبد الرزاق الحنوشي من الفضاء الجمعوي في المغرب.

وقد عرضت أفلام عن الفقر وعن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعن الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية، وفيلم وثائقي عن أوضاع حقوق الانسان في البحرين وكذلك عن الحصار في العراق. كما ونظمت المجموعة العربية برنامجا ثقافيا تخلله معرضا للمنتجات اليدوية والحرفية، وللمطبوعات الصادرة عن بعض المنظمات، وأقيم كذلك حفل غنائي في المنتدى وأمسية فنية مع المناضلة العربية من مصر السيد عزة بلبع.

وصدر عن المجموعة العربية اعلان عربي كان قد اقر باجماع الوفود العربية المشاركة. وتضمن الاعلان العربي مواقف وملاحظات المنظمات الأهلية العربية على مجريات عقد القمة وعلى واقع التنمية وأبرز المعيقات التي تواجهها في المنطقة العربية.

ح ـ المشاركة اللبنانية

شارك في اعمال القمة من لبنان وفد رسمي تمثلت فيه وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات الاهلية، وآخر أهلي شارك في المنتدى الموازي للقمة الرسمية مؤلف من ١٤ شخصا يمثلون ١٢ جمعية أهلية لبنانية. ولعب الوفدان اللبنانيان، الرسمي والأهلي دورا كبيرا في المنتدى في صياغة الاعلان الدولي الذي صدر تحت صيغة "رؤية المنظمات غير الحكومية لاطار بديل" وكذلك في صياغة الاعلان الذي صدر باجماع المنظمات غير الحكومية تطالب فيه الأمين العام للأمم المتحدة سحب توقيعه عن الوثيقة البرنامجية المسماة "من أجل عالم افضل للجميع"، وفي اعداد الاعلان العربي الذي صدر باجماع المجموعة العربية المشاركة في القمة.

خ ـ خاتمة

ان العقبات والمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاجتماعية حاليا، لن تجد لها حلولا ما لم يتم ايجاد اليات مناسبة وخطط عمل لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات المتفق عليها. كما لن يتم ايجاد حلول مستدامة لها إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار المصالح والاحتياجات والأولويات التنموية الحقيقية للمجتمعات المحلية وإشراكها بشكل فعلي في بلورة القوانين والتشريعات ورسم السياسات الملائمة لمستقبلها الاقتصادي والاجتماعي. كما يتطلب ذلك تعزيز العلاقة بينها وبين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والأطر والهيئات الدولية كما نصت على ذلك صراحة المؤتمرات الدولية المتعاقبة التي نظمتها الأمم المتحدة.

إلا أن الوضع يزداد تردياً، فالهوة تتعمق بين الشعوب والفقر آخذ بالتفاقم. فهل سيتمكن العالم من إعادة التوازن الى علاقاته الدولية المختلة، ليؤمن للشعوب المقهورة بعضاً من العدالة والمساواة واحقوق المهضومة، أم أن مشهد "سياتيل" سيتكرر الى أن تنتزع هذه الحقوق بالقوة؟؟

بيروت في ٢٠٠٢/٧/٩

زياد عبد الصمد
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية المدير التنفيذي

مشروع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بين نظام تعويض نهاية الخدمة ونظام الشيخوخة

بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت نظمت جبهة التحرر العمالي ندوة تحت عنوان مشروع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بين تعويض نهاية الخدمة ونظام الشيخوخة حاضر فيها الدكتور عامر عبد الملك المستشار القانوني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وكانت مداخلة للسيد سمير فرح باسم مؤسسة فريدريش ايبرت وذلك بحضور حشد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والعمالية. ادار الندوة الأستاذ عصمت عبد الصمد.

عبد الصمد:

لا شك أن صدور قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان في ١٩٦٣/٩/٢٦ كان انجازاً مهماً، وتاريخياً جاء نتيجة نضالات طويلة للحركة النقابية، وللقوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية وكان مكسباً كبيرا للعمال والمستخدمين في لبنان.

من فروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في قانون انشائه:

- فرع المرض والأمومة
- فرع نهاية الخدمة
- فرع التقاعد والحماية الاجتماعية
- فرع طوارىء العمل.

الفرعان الأولان: المرض والأمومة ونهاية الخدمة وضعا موضع التنفيذ منذ البداية على أن يكون تطبيق فرع تعويض نهاية الخدمة مؤقتاً وكمرحلة انتقالية لحين تطبيق فرع التقاعد والحماية الاجتماعية أي ما هو متعارف عليه "بنظام الشيخوخة".

أما فرع طوارىء العمل فلا غير زال مطبقاً حتى اليوم.

واستمر الموقف اكثر من ثلاثين سنة ولا زال نظام تعويض نهاية الخدمة معمولا به حتى اليوم وبقي نظام التقاعد والحماية الاجتماعية مطلباً لفئات العمال والأجراء والمستخدمين. يحملون به عله - اذا طبق - يعطيهم شيئاً من الاطمئنان الى حياة مستقرة بعد جهد العمر وتعب العمل.

كثيرة، مآسي تعويض نهاية الخدمة.

فكم من الحالات التي نعرف وتعرفون، كثر الذين قبضوا تعويض نهاية الخدمة وأصبحوا اليوم في وضع مأساوي لا دخل يؤمن لقمة العيش، لا طبابة، ولا استشفاء، حيث أكل التضخم التعويض الزهيد الذي قبضوه أو استهلك في فترة وجيزة وأصبحوا الآن في وضع مأساوي بعد ان استنفدت طاقتهم في خدمة المؤسسة التي خدموا فيها واليوم لا من يرعاهم ولا من يؤمن آخرتهم.

حاليا، كلنا نسمع ان نظام الشيخوخة مطروح، ويبدو أنه مطروح بجدية، ومع التداول في هذا المشروع، دراسات عديدة وضعت وأفكار طرحت حوله.

كلنا نتساءل، وكثيرة الاسئلة التي تدور في اذهاننا، ما هي خصائص هذا النظام ومميزاته؟ تقديماته، طريقة احتساب معاش التقاعد، ومتى يستحق؟؟ طريقة تمويل هذا المشروع، ما هي مساهمة الموظف؟ وما هي مساهمة رب العمل؟ وما هو دول الدولة؟

هل سيلزم أصحاب العمل بدفع مبالغ التسوية المستحقة عن الفترة السابقة لصدور القانون؟؟ هل هو الزاميا ام اختياريا؟ هل سيشمل من أصيب بالعجز الناشئ عن طارئ عمل أو مرض مهني؟ من يستفيد من افراد عائلة المضمون؟ وهل يستمر ضمان المرض والاستشفاء بعد الاحالة الى التقاعد؟ هل سيشمل المضمونين حاليا فقط، ام سيتوسع ليطال كافة شرائح المجتمع اللبناني؟

كلها اسئلة وغيرها وغيرها.. تدور في اذهاننا، فنحن في جبهة التحرر العمالي، شعورا منا بمسؤولياتنا وتحسسا مع قاعدتنا العمالية نهدف من اقامة ندوتنا اليوم الى القاء الضوء على هذا المشروع العتيد. فمع المشاركين الكريمين في هذه الندوة. بخبرتهم وتجربتهم، وسعة اطلاعهم على جوانب الموضوع نحاول ان نضيء بعض جوانب هذا المشروع الهام من جهة ونلفت المسؤولين الى هواجس الفئات والطبقات الشعبية من جهة ثانية علنا نساهم في ان يخرج المشروع الى الضوء والى التطبيق وهو على أكبر قدر ممكن من الشمولية والعدالة.

كلمة سمير فرح

يسرني باسم مؤسسة فريدريش ايبرت أن اشارك في هذا النشاط النقابي حول سياسة اجتماعية نقابية تنظمه جبهة التحرر العمالي واتحاد موظفي المصارف ومؤسسة فريدريش ايبرت.

واذ تشجيع القيمين والمبادرين لهذا النشاط النقابي وطرحهم مواضيع سياسية اجتماعية تهم الحركة النقابية العمالية وغيرها من منظمات المجتمع المدني التواقة الى تنشيط سياستها الاجتماعية بظل غياب بارز لهذه الرؤية.

الضمان الاجتماعي وغيره من الحمايات الاجتماعية يتطلب عملية تطوير مستمرة لكي يستطيع المستفيدون منه الافادة من وجوده بدلا ان يكون عائقا على استخدامه، خاصة وان الوضع يمر بفترة اقتصادية متردية يفرض على المهتمين بهذه السياسة عملا جديا بعيدا عن القشور والتلهي بمتاهات جانبية اصبح الانسان منها بغرور وطيش أبعدته عن طريقه

القويم.

هذا النوع من النشاطات هو جزء من عملية اجتماعية اقتصادية واسعة اهملت حتى بات المجتمع يشعر بها بشكل موجع انا لنا الآن من تداركها بعد فوات أوانها .. نورد أن نسجل تراجع نشاط المجتمع المدني وخاصة المهتمين بالسياسة الاجتماعية الاقتصادية حيث الاهتمام بهذا الجانب لم يعد يقبل الانتظار والتلهي بقشور وهمية لا تمت الى الواقع بصلة.

والحركة النقابية مدعوة بقوة الى الاهتمام بهذا الجانب من خلال تدعيم اوضاعها الداخلية والاهتمام برعاياها قبل الاهتمام بغير ذلك.

احيي اتحاد موظفي المصارف لهذا التجاوب وحرصه على المساهمة في حل مشكلات اجتماعية كما احيي جبهة التحرر العمالي لتخيير خبرتها ونضالها في سبيل تعزيز التقديمات الاجتماعية.

الدكتور عامر عبد الملك

المستشار القانوني للضمان الاجتماعي

١ ـ موقع الحماية في نظام تعويض نهاية الخدمة

١ ـ ١ الخاضعون لفرع تعويض نهاية الخدمة

اقتصر قانون الضمان الاجتماعي على تقديمات تعويض نهاية الخدمة الذي حل، مبدئياً محل تعويض الصرف الذي كان معمولا به في ظل قانون العمل (م/٥٤ عمل)، والذي اعتبر مقدمة لتشريع ضمان الشيخوخة (المادة ٤٩ ضمان).

انما لم يلغ المتشرع اللبناني العمل بنظام تعويض الصرف المذكور اعلاه فاشار الى عدم الزامية تطبيق نظام تعويض نهاية الخدمة على كافة الأجراء.

ـ فنظام تعويض نهاية الخدمة هو الزامي بالنسبة لجميع الأجراء المذكورين في المادة التاسعة والمادة العاشرة من قانون الضمان الاجتماعي، والذين استخدموا بعد تاريخ وضع هذا الفرع من الضمان موضع التنفيذ (أي تاريخ ١٩٦٥/٥/١: المرسوم ١٥١٩ الصادر في ٦٥/٤/٢٤م): وهم الأجراء الالزاميون.

ـ وللأجراء المستخدمين لدى رب العمل بالتاريخ المذكور أعلاه الخيار في أن يبقوا خاضعين لأحكام قانون العمل فيما يتعلق بتعويضات الصرف من الخدمة واختيار نظام تعويض نهاية الخدمة خلال مهلة أقصاها سنتان اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١: وهم الأجراء الاختياريون.

ومن الناحية العملية، فإن نظام تعويض نهاية الخدمة المنصوص عنه في قانون الضمان الاجتماعي لا يختلف في جوهره عن نظام تعويض الصرف المنصوص عنه في قانون العمل، فكلاهما يقضي بدفع مبلغ محدد عند استحقاق التعويض يتناسب مع الأجر الأخير وسنوات الخدمة، ولا يخفى ما للتأثيرات الاقتصادية (التضخم المالي) والأمنية والنفسية على قيمة هذا المبلغ.

١ ـ ٢ شروط استحقاق تعويض نهاية الخدمة (م/٥٠).

ـ لكل أجير خاضع لنظام تعويض نهاية الخدمة اما بصورة الزامية واما باختياره، الحق بتعويض نهاية الخدمة كاملا اذا توفرت فيه احدى

الشروط الآتية: عشرون سنة خدمة، زواج المضمونة، العجز، بلوغ السن، الوفاة.

وسنعطي أدناه بعض التفاصيل حول الشروط الثلاثة الأخيرة.

١ ـ ٢ ـ ١ العجز:

أن يكون مصابا بعجز بمعدل ٥٠٪ على الأقل يمنعه من القيام بعمله أو بعمل مماثل مع مراعاة وضعه المهني بعد أن تثبت من العجز اللجنة الطبية، وفي القرار الايجابي للجنة يصفى التعويض على الا يقل عن أجر عشرين شهرا وذلك على أساس الأجر الأخير.

١ ـ ٢ ـ ٢ فيما يتعلق ببلوغ السن

ينتهي خضوع المضمون الى فرع تعويض نهاية الخدمة ، ويصفى التعويض حكماً عند بلوغ الرابعة والستين مكتملة، ويحق له طلب تصفية التعويض عند بلوغ الستين من العمر مكتملة ولغاية بلوغ الحد الأقصى المذكور للخضوع. ويزول واجب صاحب العمل بدفع الاشتراكات لحساب صندوق الفرع المذكور عندما يصفي تعويض نهاية الخدمة حكماً أو بناء للطلب قبل بلوغ الرابعة والستين مكتملة، كما لا يحق للمضمون أي تعويض من صندوق الفرع في حال عودته للعمل بعد تصفية تعويضه بناء للطلب اعتبارا من اكتمال الستين من العمر.

ـ ويحق للمضمون الذي بلغ السن القانونية أن يتقاضى تعويضا اضافياً قدره نصف شهر عن كل سنة لاحقة للعشرين سنة الأولى في حال توجب الاشتراكات عنها للصندوق (م/١٥ ـ ب)، ويحسب هذا التعويض الاضافي على اساس الأجر الأخير الذي تقاضاه الاجير أو الأجيرة فبلوغ بلوغ السن القانونية ويدفع من قبل الصندوق، على حسابه الخاص (م/١٤) من نظام نهاية الخدمة) ويفقد المضمون حقه بالاستفادة من التعويض الاضافي المذكور أعلاه اذا قبض تعويض نهاية خدمته قبل بلوغ الستين عاما مكتملة وتابع عمله او عاد اليه.

١ ـ ٢ ـ ٣ عند وفاة الأجير المضمون الزاميا أو اختياريا يستحق لأصحاب الحق التعويض كاملاً:

ـ في حال وفاة الأجير، يحسب تعويض نهاية الخدمة أصوليا على الا يقل عن راتب ستة أشهر)م/ ٥١ ـ ٥).

ـ إذا لم تكتمل لصاحب العلاقة ست سنوات من الخدمة، يدفع الصندوق الفرق بين التعويض المحسوب على أساس ست سنوات والتعويض المستحق عن مدة العمل الفعلية.

موقع الحماية في مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية:

٢ ـ ١: تمهيد: شاب تعويض نهاية الخدمة سلبيات قانونية وعملية واقعية لذلك ينبغي تطويره في اتجاهين:

٢ ـ ١ ـ ١ ـ تطوير النصوص الحالية لفرغ تعويض نهاية الخدمة وملاءمتها مع التطور الحاصل بعد أكثر من ثلاثين عاما على تطبيق هذه الفرع، ان على صعيد شروط استحقاق التعويض (العجز، زواج المضمونة، وتفرغها لمنزلها) او بالنسبة للتقديمات (مقدار الأجر الذي سيبنى عليه والتعويض وعناصره ولواحقه، قيمة التعويض عند بلوغ السن، حصول العجز، وخاصة عند العمل لدى عدة اصحاب عمل)، كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار مبادىء استقرار سوق العمل من جهة ومصلحة الصندوق والمضمون من جهة ثانية.

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ اعطاء الصيغة التنفيذية للمادة ٤٩ ضمان باقرار ضمان الشيخوخة: ان الضمان الاجتماعي عقد بين أجيال، فشباب اليوم المنتج يسدد الاشتراكات ليضمن شيخوخته المرتقبة.

ان دفع تقديمات الشيخوخة بصورة راس مال لا تسمح بتطبيق الاتفاقيات الدولية رقم ١٠٢ / ٥٢ و١٢٨:٦٧ والتوصية الدولية رقم ١٣١/ ٦٧ التي توصي، صراحة باعتماد الدفعات الدورية لحماية الأيام الهرمة للمسنين، فرغم تعلق العاملين في بعض البلدان النامية، بنظام صناديق الأدخار (Fonds de prevoyance) وتعويض نهاية الخدمة (Indemnite de fin de sevice) فإن التعويض المستحق دفعة واحدة يقطع الصلة بين المضمون وباقي تقديمات الضمان الاجتماعي، ولا يمكن بالتالي ان يحقق الحماية المستقرة للمضمون وخلفائه من بعده.

والمبادرة الممكنة في هذا الاطار هي المبادرة الرسمية لوضع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية (الشيخوخة والعجز والوفاة) موضع التنفيذ، ضمن حملة اعلامية تتعاون النقابات والفاعليات مع الدولة والصندوق على قيادتها لتوضيح ما يمثله هكذا مشروع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. على ان يتلازم ذلك مع خطوات تكملية مهمة، وتأمين أرضية صالحة لهذا المشروع.

لا يوجد في لبنان، حاليا، نصوص عائدة للضمان الاجتماعي تؤمن الحماية للشيخوخة.

ففي عام ١٩٧٨ وضعت الإدارة العامة للضمان الاجتماعي مشروعا لقانون الشيخوخة والعجز والوفاة استكمل، في العام ١٩٨٧، استبدلت تسميته ليصبح "مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية" كي تأتي التسمية متناسبة مع مضمون المشروع المتوجه لحماية المنتجين والعاملين.

وحديثا، اعدت المديرية العامة للصندوق مشروعاً للتقاعد والحماية الاجتماعية يقابله مشروعات احدهما لرئيس اللجنة الفنية للصندوق والأخير للهيئات الاقتصادية.

ان ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية غير مطبق في لبنان، ويحل محله حاليا، ضمان تعويض نهاية الخدمة (الخدمة الواحدة المستندة على مبدأ الادخار الفردي الالزامي).

لا شك ان مبدأ تعويض نهاية الخدمة، والمنشأ بموجب المادة (٤٩) من قانون الضمان الاجتماعي والموضوع موضع التنفيذ منذ اول أيار ١٩٦٥، قد طور مفهوم تعويض الصرف الذي كان معمولا به منذ العام ١٩٤٦ في ظل قانون العمل، إنما مع التطبيق، شاب تعويض نهاية الخدمة سلبيات قانونية تمثلت باستمراريته منذ أول ايار ١٩٦٥، رغم النص على صفته المؤقتة في المادة (٤٩) من نفس القانون، وباقتصاره على حماية فئات محدودة، وافساحه المجال للتصفيات المبكرة، مما يقلص قيمة التعويض والقدرة الشرائية للمضمون، ويفقد حماية المضمون في شيخوخته وحماية من هم على عاتقه، فضلا عن انقطاع استفادة المضمون في هذه الحالة من تقديمات الفروع الأخرى، واقتصار حصول أصحاب الحق بعد الوفاة على ارث التعويض، بينما يفقدون تقديمات فرعي التعويضات العائلية والمرض والأمومة.

كما تخللت تعويض نهاية الخدمة سلبيات عملية ظهرت غالبا في تأخير صرف تعويض نهاية الخدمة عند استحقاقه لاسباب عديدة اهمها:

استنزاف تسديد اصحاب العمل للتسويات التي باتت تشكل اكثر من ٨٥٪ من التعويضات المتوجبة للمضمونين، مما يعيدنا الى مبدأ تعويض الصرف في ظل قانون العمل، ويفقد نظام نهاية الخدمة الأهمية والآمال التي علقت عليه. ولن يتحقق التطور الحقيقي الا باحلال نظام ضمان الشيخوخة والعجز والوفاة مكانه، فتتحقق بذلك امكانيات واسعة، ازاء تراكم الأموال في المرحلة الأولى من تنفيذه، للتوظيف في مشاريع اجتماعية واقتصادية تحقيقا للتكامل الاجتماعي، وتحرير الأجر من أعباء عديدة، وتأمين الراحة لصاحب العمل والأجير والمواطنين كافة. علما أن الاتفاقية رقم ١٠٢/ ٥٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية توصي بشكل صريح باعتماد الدفعات الدورية، اذا ان تسديد التعويض دفعة واحدة لا يمكن ان يؤمن، في الواقع حماية مستمرة للمسن او العاجز وخلفاء المضمون، فضلاً عن تآكله مع التضخم المالي.

استنادا لموضوع المحاضرة، سينحصر عرضنا بضمان التقاعد (الشيخوخة) دون العجز والوفاة، وكذلك لن نتعرض للنص القانون المقترح، وانتم تعرفون جيدا، فنقتصر فقط، استكمالا للفائدة، على ذكر المفاصل الأساسية في المشروع المتعلق بالشيخوخة وتعليقاتنا ومقترحاتنا التطويرية تاركين للمناقشة مجالا للعمل على توضيح ما هو غامض في النص وصولا الى ورقة عمل تتضمن مشروعا اكثر واقعية لضمان الشيخوخة في لبنان يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية والتطبيقات العملية في الخارج والظروف الموضوعية في لبنان وآراء الفعاليات فيه.

٢ ـ ٢ ـ في ميدان التطبيق: من قراءة النص (المادة/ ٤٩ جديدة) نستنتج بان مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية يشمل، الزاميا، جميع المنتسبين الى فرع نهاية الخدمة الذين لم يؤمنوا خمسة عشرة سنة من الانتساب لنظام تعويض نهاية الخدمة المعمول به حاليا، والذين يدخلون العمل بعد تنفيذ القانون الجديد، واختياريا، خلال سنة من تاريخ وضع القانون الجديد موضع التنفيذ، للذين امضوا خمسة عشرة سنة او اكثر في انتسابهم لفرع نهاية الخدمة... مع الاشارة الى بعض الاستثناءات المتعلقة بالذين احجموا عن الانتساب الاختياري للنظام الجديد للمعاشات، وكذلك الفئات الخاصة والأجراء غير المرتبطين بأي عمل معين.

لا بد من الإشارة، في هذا الاطار إلى أن الدراسات الاكتوارية تساعد في توجيه القرار السياسي والإداري، إذ يجب ألا تبنى الآراء أو تؤخذ القرارات إلا على نتائج الأبحاث والدراسات الاكتوارية، كما يتعين مراجعة هذه الدراسات قياساً على تطبيق نظام التقاعد...

ومن الأفضل تحديد فترة زمنية (سنة مثلا) تفصل بين تاريخ اقرار النظام الجديد وتاريخ تطبيقه يصار خلالها الى استكمال الدراسات والأبحاث، وضبط الحسابات الفردية وتقسيط الاشتراكات والتسويات واعداد مسالك العمل وغيرها.. (الاتفاقيتان ١٠٢/٥٢ ١٢٨/٦٧ الصادرتان عن م.ع.د.).

٢ ـ ٣ ـ شروط منح التقديمات: يحق للمضمون، ذكرا أو انثى، الذي يبلغ الستين عاما من العمر مكتملة، ولغاية بلوغه الخامسة والستين مكتملة، ان يطلب افادته من معاش التقاعد، شرط أن تكون توجبت عنه الاشتراكات لمدة خمسة عشر عاما على الاقل وان ينقطع عن كل عامل مأجور، ولا تدخل في مدة التدرج مدة الخدمة بعد بلوغ الخامسة والستين مكتملة، ومدة الخدمة التي تلي تقديم طلب الافادة من المعاش بعد بلوغ الستين من العمر مكتملة اذا عاد المضمون الى العمل بعد تقديم الطلب، ويمنح معاش التقاعد بصرف النظر عن أي حق بالتقاعد ينشأ عن أي نظام آخر (م/٥٠ جديدة).

يمكن تحديد سن وشروط خاصة للاستفادة من المعاش بالنسبة لبعض فئات الأجراء الذين يقومون بأعمال مرهقة او لا تسمح لهم طبيعة اعمالهم بالخدمة الطويلة، وذلك بموجب مراسيم خاصة.

هنا نشير الى ضرورة حفظ حق المضمون بالتدرج، عند التنقل بين المؤسسات والأنظمة المتباينة، وان يلحظ الحق بالتأمين الاختياري عند اضرار المضمون لاستكمال فترات تدرجه.

٢ ـ ٤ ـ في شكل ومستوى التقديمات: يحسب معاش التقاعد على أساس متوسط الكسب بنسبة قدرها ٢٪ عن كل سنة اشتراك، ويعادل هذا الكسب متوسط مجموع كسب المضمون كما هو محدد في المادة/ ٦٨ من هذا القانون، وذلك خلال الثلاث سنوات الأخيرة للمضمون.. (م/٥٠ جديدة).

يعين الحد الأقصى لمعاش التقاعد بسبعين بالمئة من متوسط الكسب.

ويتقاضى المضمون الذي لا يكون قد اكمل مدة التدرج اللازمة للاستفادة من المعاش بتاريخ بلوغه الخامسة والستين تعويضا مقطوعا يحدد مقداره في ملحق المشروع التقاعد والحماية الاجتماعية.

يلحق بصندوق التقاعد والحماية الاجتماعية قسم مستقل خاص بالمضمونين الذين يفقدون حقهم بالخضوع لاحكامه اما بسبب ترك العمل المأجور نهائيا، او بسبب فقدان الصفة او الوضعية التي تكسبهم هذا الخضوع، قبل بلوغ السن القانونية، وقبل أن تكتمل مدة التدرج المطلوبة، وذلك بموجب مرسوم خاص، على أن يمول هذا القسم باشتراك يتحمله المضمون ويحدد مطرحه ومعدله بموجب مرسوم.

ينبغي، في هذا الاطار، النص على زيادة التقديمات (المعاش)، وخاصة عند وجود اشخاص معالين (كالزوجة والأولاد، او عند ضرورة الاستعانة بشخص ثالث).

٢ ـ ٥ ـ في إعادة النظر بتقديمات المعاشات: استنادا للمادة ٥٤ (جديدة)، يمكن اعادة تقييم المعاشات كل سنتين على الأكثر لتصحيح الفرق الذي ينشأ بين مستوى الأجور التي اعتمدت أساساً للمعاشات والمستوى الذي بلغته فيما بعد، بمرسوم خاص.

وهذا ما تنبهت له الاتفاقيات والتوصيات الدولية فنصت على ضرورة اعادة تقويم المعاشات قياساً على التغييرات الحساسة في كلفة المعيشة او في المستوى العام للدخل، وقد ظهرت التطبيقات العملية اختيار الدول احدى ثلاث طرق لاعادة التقويم: طريقة الملائمة المنهجية النظامية (تحديد مبدأ التقويم وطرقه في التشريع) وطريقة ملائمة المعاشات استنادا للمبادىء العامة في القانون، وطريقة الملائمة المستندة الى الظروف من دون التقيد باي مبدأ مسبق.

٢ ـ ٦ ـ انقطاع وقف وتخفيض التقديمات: مكاذا يحصل عندما يعاود المضمون أم المستفيد العمل المأجور وممارسة نشاطه المهني، وما مصير تقديمات المعاش عند الاستفادة من تقديمات أخرى؟

ـ قبل الأجابة على هذه الاسئلة، يهمنا أن نشير الى انه ينفكع الخاش عند زواج الأرملة... انما لم يذكر المشروع مصير هذا المعاش اذا عادت

الزوجة نتيجة الطلاق او الترمل ثانية دون ان يتوفر لها الحق بالمعاش نتيجة زواجها الأخير... اضافة على ذلك نستنتج من ذلك ان زواج الأرامل لا يوقف او يقطع عنه المعاش المستحق له من زوجته المضمونة المتوفاة.

- ان العمل المأجور، سواء من المضمون ام خلفائه، يوقف الحق بالمعاش.. انما يحق للمضمون العودة الى تقاضي المعاش عند ترك العمل.. وكذلك الأرمل او الأرملة العودة الى تقاضي حصتهما في المعاش بعد الانقطاع عن العمل اذا لم تتوفر لدى أي منهما مدة تدرج تخوله الحق في معاش خاص به.

- لا يحق للزوجة الجمع بين معاشها الخاص ومعاش زوجها، وكذلك الأمر بالنسبة للوالدين، ونحن نرى في هذا الاطار انه في حالة امكانية المطالبة بعدة تقديمات للشيخوخة والعجز واصحاب الحق ينبغي النص على اختيار المعاش الاعلى، كما ينبغي النص، صراحة، على السماح للاولاد الجمع بين حصتهم من معاش كل من والديهم وذلك عند حد اقصى يمكن الاشارة اليه، وكذلك النص على عودة حق الزوجة بالمعاش اذا طلقت الأول مرة وترملت.

٢ - ٧ - تمويل المعاشات: استنادا لمشروع قانون التقاعد والحماية لا سيما المادة/ ٤٩ جديدة، وللتعديل المقترح للمادة/ ٧٣ ضمان والتطبيقات العملية في دول العالم، ولتوجهات التشريع الاجتماعي الدولي، نقتصر، حاليا، **على إبداء الملاحظات التالية:**

- هناك من يوجه الاتهام الى انظمة الضمان الاجتماعي، وطريقة التمويل التقليدية المتبعة باعتبارها مسؤولة عن الركود الاقتصادي والأزمة الاقتصادية والبطالة المتفشية، ونحن، وان كما نعلم بان هذا الاتهام يقع في غير محله، لا نستطيع ان ننكر مدى ارهاق اصحاب العمل في تسديد الاشتراكات لتمويل ميدان تطبيقي محدود، فكيف بالأمر اذا توجه هذا الميدان نحو الشمولية.

لا بد من تدخل الدولة لتتحمل خزينتها العبء الكبير في هذا الاطار، باعتبارها المسؤولة عن الاستقرار الاجتماعي واستمرارية انتاج المؤسسات، انما هذا الامر ابتدأت تنؤ تحته الدول الصناعية، فكيف الحال بالنسبة لدول العالم الثالث التي لا تقوى في كثير من الأحيان على تمويل واجباتها الأساسية.؟

من هنا ينبغي التفتيش عن موارد اضافية لتمويل تقديمات الضمان الاجتماعي عامة والمعاشات بصورة خاصة، موارد دورية ثابتة لا تتاثر بمزاجية اصحاب العمر او التضخم المالي، أي الموارد الضرائبية (Fiscalisation) وليس عن طريق الموازنة (Budgetisation)، اقصد بذلك الضرائب والرسوم المتخصصة.

- المفروض عدم الاقتصار على اشتراكات اصحاب العمل بل مشاركة الاجراء ايضا في التمويل ودون أي حد اقصى بالنسبة لهؤلاء فقط مرحليا، والعمل على زيادة مساهمة الدولة في تقديمات العناية الطبية للمستفيدين من معاش التقاعد الى ٥٠٪ من قيمة هذه التقديمات، على ان يصار الى تمويل هذه المساهمة الاضافية عن طريق الضرائب والرسوم المخصصة.

- **انطلاقا من دور الدولة الاساسي**، وباعتبارها ضامنة لنجاح تقرير الانتقال الى نظام المعاشات وللعجز المالي الذي قد ينتج عن هذا الانتقال، وعملا بالتضامن الوطني الذي يتطلب تضافر كل الجهود مع الدولة لتحقيق نجاح خطوة التقاعد المرتقبة، يبدو من المفيد، قبل أية صيغة لمشروع التقاعد والحماية الاجتماعية ان يصار الى دراسة أمكانية انشاء عدة أركان للحماية الاجتماعية، إذ من العبث، بنظرنا، الاقتصار على جهة واحدة لتحميلها عبء مسؤولية تأمين شيخوخة مستقرة في لبنان.

أ - ركن اساسي تضطلع به الدولة، واسعافها العام والشؤون الاجتماعية لديها، ويؤمن هذا الركن، على المستوى الضروري للعيش تقديمات شاملة موحدة وممولة عن طريق التوزيع بفضل المداخيل الضرائبية التي يمكن ان توضع لها الصيغ والأشكال المناسبة.

ب - ركن يمنح تقديمات بنسبة محددة مرتكزة على أجر معتمد، وممولة بصورة أساسية عن طريق الاشتراكات على أساس الرسملة الجزئية ويقوم بالاضطلاع به الضمان الاجتماعي.

ج - ركن يمنح تقديمات معاشات تكميلية عن طريق الأنظمة الداخلية وعقود العمل الجماعية ويعمل على أساس الرسملة الشاملة: الأنظمة التكميلية.

ملاحظة: تمنح عملية مراقبة الأركان الثلاثة أعلاه لسلطة واحدة مستقلة للحد من اخلل في الإدارة ومن اساءة الاستعمال والتحقق من بلوغ الأهداف المنشودة.

٢ - ٨ - تأمين أرضية صالحة لحسن استمرارية نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية للشيخوخة مستقبلا

من اجل دعم القدرة الشرائية للمحال على الشيخوخة والحد من زيادة نسبة الاشتراكات، نورد المقترحات التالية كعناوين بحاجة الى توضيح وحوار لبلورتها:

- التحسب للأزمات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال حفاظا على قيمتها وعلى دعم المضمون.

- استيراد الدواء ان مباشرة او عن طريق المكتب الوطني للدواء وخلق المنافسة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على الإدارة المباشرة للمستشفيات والتوجه لتوحيد الاستشفاء.

- تأمين قطاع تعاوني للمواصلات بتمويل عن طريق رسم متخصص يضاف على سعر المحروقات او رسوم تأمين وتسجيل السيارات.

- رعاية الشيخوخة والمحالين على المعاش في دور تخصصه أو في المنزل، عند الاقتضاء، تمول عن طريق مخصصات في موازنة الوزارات ذات العلاقة وايرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب.

- تأمين دفع المعاشات وعدم حصره في مراكز الضمان منعا للمصاريف الإدارية وارهاق المحال على المعاش.

- سلامة الجهاز البشري المنفذ.

- من الأفضل إدارة النظام الجديد للمعاشات من قبل الصندوق في اطار فرع مستقل.

- انهاء للجدل القائم حول الزامية النظام والمناقشة حول اعتماد المعاش ام التعويض المرتقب يمكن النص على جواز استبدال حقوق صاحب المعاش، فيحدد الرأسمال المستبدل طبقاً لجدول خاص يعين نسبة المعاش المستبدل استناداً لسن طلب الاستبدال وحالته الصحية، وذلك، ضمن حد اقصى من المعاش، ويعتبر الاستبدال بمثابة قرض شخصي، يسترد من المضمون، إنما يتميز عنه بأنه يسترد من المضمون دون أفراد عائلته من بعده.

أدب الحياة عند كمال جنبلاط

لأن الأدب هو احترام النفس واحترام الآخرين ومن لا يحترم نفسه ويعتبر قيمتها فكيف يصح له أن يتوجه إلى الآخرين بالاعتبار والاحترام؟
وكتاب أدب الحياة الذي تركه الشهيد كمال جنبلاط من ضمن مجموعة من الكتب الفكرية والسياسية والإنسانية وستقوم "الميزان" بنشر مقتطفات من هذا الكتاب في حلقات:

٢- أدب الانسان والطبيعة الخارجية

يقول العالم البيولوجي جان روستان في خشيته لما يصنعه الإنسان من المهالك لذاته وللطبيعة: "إن صوتاً عظيماً يناديا لإنقاذ الطبيعة التي يقتلها الإنسان بشكل متصل وبطيء".

إن هذه الابادة المنظمة للحيوانات والحشرات تجري باسم التقدم والعلم التطبيقي الذي تسلمته، وأخذت تتحكم فيه، وتستثمره على غير هدى التجارة والدعاوة والتعلم في معناه المحدود، ولا يفطن العلماء المتعلمون - لا الذين استوعبوا أسرار الطبيعة الحقيقية البسيطة - أن الجنس البشري هو حلقة متصلة بجميع حلقات الحياة الأخرى من حيوان ونبات، وأنه لم يظهر عبثاً في نهاية سلم ولادة الكائنات الحية جميعها على وجه الأرض وكتتويج أخير لها. فطبقة الحياة على وجه هذا السيار المتجول الذي نقطنه تؤلف وحدة عضوية متكاملة ومتداخلة ومتفاعلة على شاكلة جسد الإنسان. وكل تلاعب في هذه الطبيعة بقصد تحويلها عن بعض ألوان التوازن والتكامل العضوي التي حققتها عبر مئات وآلاف الملايين من السنين إنما هو مجازفة ذات عواقب مخلّة بنظام الحياة لا يمكن لأحد تحديد خطورتها ومداها.

.. كانت الدنيا بهيّة، فيها النظافة من هذا الانساخ السام الذي ابتدعته صناعة الكيميائيات الحديثة على غير هدى أو دراسة تحليلية سليمة ودقيقة لنتائجه على دورة الحياة النباتية والحيوانية وعلى الانسان.

النفايات السامة وانظمة الطبيعة

ويتوجب علينا أن لا نهمل الوجه الآخر للمشكلة والذي قد يكون أخطر بكثير على مستقبل الحضارة من استخدام الأدوية السامة المبيدة للحشرات وللطيور وللحيوان في آن واحد، وهذا الوجه الآخر لمعضلة تدخل الانسان على غير هدى في أنظمة الطبيعة وافسادها، هو إفراغ النفايات الصناعية والسوائل الكيميائية في الأنهر والبحيرات والبحار.

ويقدرون أن كمية النفط السنوية التي تلوث مياه البحر والأسماك والحشائش والكائنات الصغيرة التي تتغذى منها الأسماك وحيوانات البحر في ما عدا تلوث الشواطىء بعشرة ملايين من الأطنان سنوياً، وتلوث الأنهر والبحيرات والبحار بهذا الشكل المتواصل يهدد بتحويلها الى أنهر وبحيرات وأنهار ميتة وأن كوكبنا بأسره مهدد بأن يتحول الى كوكب ميت.

مصادر تسمم

١ - دخان المصانع والمعامل والغازات المنبعثة من مداخنها في الهواء، فمع حركة التصنيع المتصاعدة في الدول المتقدمة صناعياً وفي الدول النامية

٢ - الدخان والغازات المنبعثة من السيارات المتنقلة. وهذه الغازات والأدخنة تعبث بأجواء المدن وعدد من القرى وتجعلها غير صالحة للتنفس البشري.

٣ - السوائل المعدنية والنفايات الناجمة عن عمل المصانع، والتي تفرغ في الأنهر والبحيرات والبحار وهي تتضمن مواداً سامة كبعض مركبات الزئبق، أو عناصر كيميائية تقتل الأسماك والحيوان البحري.

٤ - الأدوية الزراعية والمبيدات الحيوانية التي تقضي في آن واحد على أزواج الحشرات

الصرف الكيفي

آثار ونتائج الصرف الكيفي

في ظل الأوضاع الاقتصادية وتشريعات العمل

النائب علاء الدين ترو: ما زال حتى اليوم حزبنا نصيراً للعمال.

ياسر نعمة: انشاء صندوق بطالة يؤمن للعامل دخلاً متدنياً أثناء بطالته.

فارس سعد: يجب التمييز بين عمليات الصرف الكيفي وتقليص عدد الأجراء.

عدنان الحاج: الصرف الكيفي نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

نظمت جبهة التحرر العمالي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت لمناسبة عيد العمال وعيد الحزب التقدمي الاشتراكي ندوة في مركز سيدات الشويفات بعنوان: آثار ونتائج الصرف الكيفي في ظل الأوضاع الاقتصادية وتشريعات العمل: شارك فيها النائب علاء الدين ترو. نائب رئيس الاتحاد العمال العام ياسر نعمة ورئيس مصلحة علاقات العمل في وزارة العمل فارس سعد. ادارها وقدم لها الزميل عدنان الحاج وذلك بحضور حشد من الشخصيات والفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحزبية. كلمة الحاج: استهلت الندوة بكلمة للزميل الحاج تحدث فيها عن الأزمة الاقتصادية وبداياتها. اضافة الى تفاقم حدتها والنتائج السلبية الكثيرة التي نتجت عنها. وقال: "من الطبيعي جدا ان تزداد حالات الصرف الكيفي كنتيجة للازمة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في اطار سعي أرباب العمل والمؤسسات والشركات لتخفيض اكلافها باي ثمن".

ولفت الحاج الى ان دور وزارة العمل تحول الى مركز لتحصيل تعويضات المصروفين الذين فاق عددهم الثمانية الاف خلال الاشهر القليلة المنصرمة، دون ان تتمكن الوزارة من ارجاع العامل المصروف الى عمله، وهذا مرده لغياب دور النقابات العمالية لا سيما الاتحاد العمالي العام الغائب الأبرز ولو قطعيا بدليل تراجع الزخم الذي كان يحشده الاتحاد في مهرجاناته. وتطرق الحاج الى غياب السياسة الاجتماعية الانمائية الواضحة من قبل الدولة في تعاطيها مع هذه المشكلات.

كلمة النائب علاء الدين ترو:

إن يترافق عيد العمال مع عيد الحزب التقدمي الاشتراكي ليس بعرابة لأن المؤسس القائد كمال جنبلاط أراد عن قصد تلازم العيدين عيد العمال وعيد الحزب التقدمي الاشتراكي لأنه أراد أن يكون الحزب حزب العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وأصحاب المهن وهو ما عمل له كمال جنبلاط وحزبه وما زال حتى اليوم حزبنا نصيراً للعمال عاملا معهم في سبيل قضاياهم العادلة والمحقة في مواجهة الطمع الجشعة والظالمة للعمال ومطالبهم وفي مواجهة تقاعس الدولة عن واجباتها واستصدار تشريعات (الغاء لجنة العمل ودمجها مع لجنة الصحة) تحمي العمال وديمومة عملهم.

الرفاق والأصدقاء:

لا بد لي إلا توجيه التحية والتهنئة إلى عمال بلادي وعمال العالم في مناسبة الأول من أيار عيدهم الذي يمر هذه السنة في أصعب الظروف وأدق المراحل حيث الوطن يعيش مخاوف الانتظار التي تعيشه عملية التسوية في المنطقة وشهدت مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، وهاجس الانسحاب الاسرائيلي والمخاطر التي قد تنجم عنه.

وعن وضع اقتصادي ضاغط على الشعب اللبناني بكل فئاته الاجتماعية حيث يعيش المواطن أزمة اقتصادية خانقة تطال حياته اليومية. لان هذا الوضع بدأ يلقي بظلاله المخيفة إذا استمر في التصاعد والضغط. وهناك مجال لذكر الكثير حيث ان الموضوع الاساسي هو آثار الصرف الكيفي في ظل الأوضاع الاقتصادية وتشريعات العمل.

أيها الرفاق والأصدقاء

إذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها الوطن تؤدي إلى تفاقم الأزمة التي لها أسبابها العديدة والتي لا نحمل مسؤوليتها بمجملها الى طرف من طرفي أرباب العمل أو الدولة إلى أننا نلاحظ غياباً جدياً ومسؤولاً عن المعالجة التي هي من صلب مهمات الحكومة وأرباب العمل وإذا كانت هذه الظروف قد أدت وتؤدي إلى ركود في الزراعة والصناعة والتجارة تجعل من العمال في كافة هذه القطاعات مكسر العصا وتجرمهم من عملهم وتجعلهم عرضة للصرف الكيفي والتعسفي، دون الأخذ بعين الاعتبار واقعهم المعيشي والاجتماعي.

وهنا سأتحدث عن بعض النماذج من هذه الحالات:

- الاضراب الذي دعا اليه الاتحاد يوم ١٦ ايار

- اضراب المعلمين في الرسمي والخاص.

- اضراب الاساتذة الجامعيين.

- اضراب موظفي والعاملين في الجامعة اللبنانية.

- اضراب موظفي التلفزيون.

- اضراب المصالح المستقلة.

- اضراب عمال البلديات.

والكثير الكثير في القطاع الخاص ايضاً ترابة شكا - الاترنيت.

وأخيراً سأترك المجال في هذا الموضوع وتفصيلاته للصديقين ياسر نعمة وفارس سعد اللذان بدون أدنى شك سيلقون بكل معلوماتهم الشاملة والواسعة والتي تفوق معلوماتي في هذا الموضوع،

ولكن اقترح أن يكون في لبنان صندوق خاص كما الكثير من البلدان (صندوق البطالة) يحمي العمال ويساعدهم في عيشهم حتى يتنسى لهم إيجاد عمل لائق ودائم.

(ضمن صندوق الضمان الاجتماعي أو صندوق في مؤسسة عامة او خاصة).

كلمة نعمة:

توالت عمليات الصرف الكيفي واخذت تولد الأزمات داخل الأزمة، فالأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها لبنان منذ سنوات عدة والتي انعكست على حياة اللبنانيين ومعيشتهم لم تجد بعد من يتصدى لها ويعمل على مواجهتها، فلا وقف للنزف مع ازدياد حجم المديونية العامة، والكل في خدمة الدين حكم وحكومة وشعب، والنزف يزداد وابحث عن إيرادات لوقفه جار وكذلك البحث في محاولة لتحقيق نمو اقتصادي لا يستطيعه أحد.

فالتوظيفات الصناعية تراجعت والإنتاج من مواد أولية يتراجع أيضاً والمؤشرات خطرة، فشركة الترابة في شكا وحدها صرفت أكثر من ٢٠٠ عامل وموظف ووضعت موازنة خاصة لتعويضات عمليات الصرف بناء على توجيه من البنك الدولي استدراكاً منها لخسائر اكبر تتوقعها.

شركة الترابة البيضاء في شكا صرفت مؤخراً تسعة من عمالها بينهم خمسة من أعضاء مجلس النقابة فقسمت بذلك ظهر العمال والموظفين الذين يحاولون منذ شهر معالجة هذا الموضوع ولا يستطيعون فلجأوا إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونصحتهم بقبول الإجراء، لأن صاحب العمل - الشركة - يحق له صرف عماله بموجب المادة ٥٠، ووجهتهم إلى مراجعة القضاء في حال عدم القبول وأبلغتهم أن مجالس العمل التحكيمية هي المرجع الصالح لهم.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية غير مسؤولة بحكم قانون العمل!

مجالس العمل التحكيمية هي المرجع الصالح للنظر بالخلاف المفروض عليهم من الشركة التي يعملون فيها ولا يد لهم في الخلاف!

إنه خلاف من طرف واحد.

ويعلم ومشؤرة البنك الدولي ايضاً!

البنك الذي ينظر بالقدرات والإمكانات والأسواق والإنتاج وتصريفه والإقراض عليه!

أمر عجيب.

لذلك نقول انه مؤشر خطير.

فالعمال هم الجهة الأسهل لتحمل نتائج الأزمة بل الأزمات التي يعيشها البلد.

الفاتورة تدفع مرتين

فاتورة الحرب وقد سددناها كاملة.

وفاتورة ما بعد الحرب وعلينا أن نسددها.

الصرف من العمل هو التعبير الأبرز عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي نعيشها، فأي صاحب عمل أو أصحاب مؤسسة أو أي شركة من الشركات تحتاج إلى تخفيض كلفة الانتاج لموازنة الارباح أو لزيادتها يلجأون إلى صرف عدد من العمال أولا وتنتج السلعة على ظهر العمال الذي يبقون في العمل فيشغلهم صاحب العمل اكثر ليتوازن كما - قلنا - مصنعة أو شركته ولا يتأثر إنتاجه والربح لديه.

الأزمة طالت المؤسسات والشركات، التجار والصناعيين، وهؤلاء كما نرى يلجأون إلى طرق عدة ليتفادوها... العمال وحدهم لا يستطيعون تفادي أي ضرر وعليهم أن يتكيفوا مع مقتضيات الأزمة فيأكلون اقل ويلبسون أقل، ويعملون أقل، ويتطببون أقل ويحملون بالمستقبل أقل وبالتالي يعيشون أقل.

والى جانب العمال ثم المؤسسات والشركات نرى أن الآثار والنتاج طالت المهن الحرة، أي المهن التي لا تتبع مباشرة بمعظمها أصحاب عمل. كالمهندسين والأطباء والمحامين وغيرهم: يقولون في الصحف أن ١٠ آلاف مهندس هم الآن خارج سوق العمل، لا ينتجون، وقول آخر: ٧٠٠٠ مهندس

عاطل عن العمل، نقابة المهندسين تقول أن استمارات من أربعة الاف مهندس تؤكد أن لا عمل لديهم الآن ومنذ أكثر من ثلاثة أشهر.
في لبنان. الوطن الصغير، الاقتصاد صغير وهو يصغر ويصغر، الجمود، هذه الكلمة التي أصبحت على كل لسان هو بالفعل يسيطر على الوضع الاقتصادي، وهو حالي ومقبل إننا برغم الانفاق العام في السنوات الماضية كنا في أزمة، فكيف بنا عندما توقف الانفاق العام وبقيت الأزمة بل واستمرت وأخذت تتضخم، وما هي النتيجة؟

أزمة أكبر!

كما بدأنا: المؤشر خطير..
مثل بسيط ولكنه مدل:
ان تزايد عدد تصفيات نهاية الخدمة في الضمان واقصد التصفيات المبكرة لعمل خمس سنوات او ثمان أو عشر سنوات، هذه التصفية المبتورة: ٥٠٪ منها أي من التعويضات مثلاً ماذا تخفي وراءها؟
عادة، العامل يصفي تعويضاته عندما يكون الاستحقاق كاملاً، وهو يصفي التعويضات بوقت مبكر في حالتين اضطراريتين: عندما يتحول إلى صاحب عمل فيضيفي إلى رأسماله رأسمال وينشيء مصلحة صغيرة خاصة به يعيش منها، أو عندما ينوي الهجرة، أو عندما يجد نفسه بدون عمل وعليه أن يصرف ليعيش.
من يتحول الآن إلى صاحب عمل؟
الهجرة من البلد بسبب البطالة هو ما يحصل الآن فيقبل العامل بتعويضات اقل ويغادر.
أو أنه - أي العامل - لا يستطيع أن يتحول إلى صاحب عمل، ولا يستطيع أن يهاجر يقبل بتعويضات أقل يتقدم بطلب صرفها ليأكل ويطعم عياله.
الحل: على الدولة أن تجد الحل وتخرج بالوطن من أزماته، وهنا نطالب بتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل وقد سبق أن عدلت هذه المادة مرة واحدة منذ أكثر من ربع قرن.
المادة ٥٠ وكل قانون العمل يجب أن يحمل الطرف الأضعف في المجتمع، العامل هو الاضعف ويجب أن يحميه القانون، يجب أن تعدل المادة ٥٠ وتوضع مع التعديل تشريعات جديدة للعمل.
الحل أن ينشأ صندوق للبطالة كما في المجتمعات المتقدمة، صندوق بطالة يؤمن للعامل دخلاً ولو متدنياً أثناء بطالته، وحتى يجد بمساعدة الدولة والمؤسسات عملاً، فيتوقف راتبه من صندوق البطالة ليعطي لغيره.
أن تكون الرعاية من الدولة القادرة على حفظ حقوق العامل بواسطة مؤسساتها كالإدارة العامة لمؤسسة الاستخدام، مكتب الاستخدام/ مصلحة التفتيش في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إدارة التفتيش في الضمان الاجتماعي لتكشف وتضبط كل المؤسسات التي تتلاعب بقيود تشغيل العمال وتكتم التصريح عنهم أو تصرح عنهم بمبالغ أقل شهرياً من دفع حقوقهم كاملة
المطلوب من الدولة كثير وكل المطلوب هو في حدود الممكن وعلى رأس الدولة - ولا مجاملة هنا - رجل شريف وقادر، والحلول مطلوبة منه، ولا نريدها دفعة واحدة، ولذلك نسائل ونتساءل ونطالب ونلح أن متى نبدأ، بداية صحيحة وصادقة وقادرة، أي غير البداية التي شهدناها والتي فشلت عندما بدأت.

كلمة سعد:

أولاً: هل يعتبر كل صرف جماعي يحصل حالياً، صرفا كيفياً؟
التمييز بين تقليص عدد الأجراء بسبب الوضع الاقتصادي وبين الصرف الكيفي حيث الإساءة في استعمال الحق أو التجاوز في استعمال هذا الحق.
الفقرة د من المادة ٥٠ حددت خمس حالات اعتبرت فيها الصرف من قبيل الإساءة أو التجاوز في استعمال الحق.
أ - لسبب غير مقبول أولاً يرتبط بأهلية العامل أو تصرفه داخل المؤسسة أو بحسن إدارة المؤسسة والعمل فيها.
٢ - لانتساب العامل أو عدم انتسابه لنقابة مهنية معنية او لقيامه بنشاط نقابي مشروع في حدود القوانين والأنظمة المرعية الاجواء أو اتفاق عمل جماعي او خاص.
٣ - لتقدمه للانتخابات أو لانتخابه عضوا في مكتب نقابة او لمهمة ممثل للعمال في المؤسسة وذلك طيلة مدة قيامه بهذه المهمة.
٤ - لتقديمه بحسن نية شكوى الى الدوائر المختصة تتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة بمقتضاه كما مد اقامته دعوى على صاحب العمل تبعا لذلك.
٥ - لممارسته حرياته الشخصية او العامة ضمن نطاق القوانين المرعية الإجراء.
يتبادر إلى ذهن القارىء والتعاطي بقضايا العمل للوهلة الأولى من قراءة الفقرة د من المادة ٥٠ عمل بأن الإساءة في التجاوز في استعمال الحق عدد في حالات محصورة ضيقة.
وسرعان ما تتبدل الصورة عند قراءة النبذة الأولى:
١ - لسبب غير مقبول:
من هنا توسع الاجتهاد. فاعتبر كل تصرف من قبل صاحب العمل من شأنه إكراه العامل على الاستقالة او ترك العمل هو بمثابة صرف تعسفي او كيفي - امثلة (تغيير مكان العمل او المكتب - تغيير نوع العمل تعديل في الأجر (العمولة) - عدم تكليف الأجير القيام بعمل اعتاد على القيام به أو باي عمل آخر... إعطاء إجازة سنوية في وقت لا يرغب الأجير الاستفادة منها - تعدل الدوام... وقف بعض التقديمات ...الخ.
٢ - لانتسابه أو عدم انتسابه لنقابة.؟
٣ - لتقدمه للانتخابات او لانتخابه عضوا في مكتب نقابة او لمهمة ممثل للعمال في المؤسسة وذلك طيلة مدة قيامه بهذه المهمة.
معروف ان كل صاحب عمل (بشكل عام) لا يجب التعامل مع النقابات فكل نقابي حتى لو كان عضوا عاديا منتسبا الى نقابة غالبا هو هدف عدائي لصاحب العمل.
حاليا مشكلة صرف أعضاء الهيئة التأسيسية لغالبة ما وحتى الآن لم يبث القضاء بدعوة أعضاء اللجنة التأسيسية لعمال شركة ماتليك ومصانع كيماويات سلعاتا، الاتجاه يميل إلى عدم إفادتهم من الفقرة هـ م بين ضعفي و٣ إضعاف الحد الأقصى المنصوص عنه في القرى أ -
إذاً كي يكون هناك صرف كيفي وتعسفي يجب توفر بعض الشروط.
ثانياً: هل يعتبر كل صرف جماعي صرفا كيفيا أو تعسفياً؟
وهل إن الشكوى الجماعية تعتبر وساطة وهل يعتبر طلب تقليص عدد الأجراء في مؤسسة ما صرفاً كيفيا. عن النقطة الأولى.
- كلا.. في المطلق.
فيجب التحري عن سبب أو أسباب الصرف فردياً كان أم جماعياً.
الفقرة واو:
نصت على أنه:
" يجوز لصاحب العمل إنهاء بعض أو كل عقود العمل الجارية في المؤسسة إذا اقتضت قوة قاهرة أو ظروف اقتصادية أو فنية هذا الانهاء كتقليص حجم

المؤسسة أو استبدال نظام إنتاج بآخر أو التوقف نهائياً عن العمل وعلى صاحب العمل..

وعليه أن يتشاور مع الوزارة لوضع برنامج نهائي لذلك الانهاء فقرة ز يتمتع العمال ... بحق أفضلية أو أولوية موقف الوزارة الدائم والثابت هو رفض الموافقة على الصرف. وعدم الاكتفاء بمهلة شهر.

التشاور يقضي التحاور مع صاحب العمل.

الوزارة تخطت ذلك إلى جلسات حوار تلاقية (صاحب عمل وعمال أو نقابة لو لجنة.

حلول الوزارة تجاوزت أكثر بكثير ما قد يصل إليه الأجير في مراجعته القضاء وبأسرع وقت.

مهلة البت بالدعوة أمام المجلس التحكيمي.

خمسة أيام مصالحة إذا كان المصروف عضو مجلس نقابة منتخب وإلا شهر في حال الإصرار على الصرف و٣ أشهر في حال الإدعاء بالصرف التعسفي.

تقليص عدد الأجراء حالياً:

هنالك سبب رئيسي تردي الحالة الإقتصادية.. الركود وهنالك مؤسسات أو أصحاب عمل يتذرعون بالحالة الراهنة للتخلص من كبار العاملين لديهم ومن ذوي الأجور المرتفعة.

من أسباب التردي والركود: الإراق ... حرية الاستيراد بدون ضوابط.

رفع التعرفة الجمركية على بعض المواد الأولية بحجة التخفيف عن كاهل المستهلك (النتيجة عكسية مثلاً سبائك الذهب، البالات الألبسة المستعملة..).

عقد اتفاقات مع بعض البلدان (استيراد البلاط والسيراميك من الإمارات - استيراد الترابة - استيراد الأنابيب ما هدد ويهدد بإقفال المصانع).

- دمع بعض المصارف

لا يجوز اعتبار كل صرف جماعي والشكوى الناجمة عن ذلك عن انها وساطة فلكي تكون هنالك وساطة يجب توفر شرطين:

- مجموعة من الأجراء.

- أن يكون النزاع يتعلق بمصلحة عامة.

مجموعة نزاعات فردية (قضية أنجي).

كيفية المعالجة؟

٤٣٢ كل اتفاق مخالف لأحكام هذا الفصل بما يتعلق بعدد العمل والإجازات هو باطل حكماً وللأجراء أن يستفيد وافى الاتفاقات والأنظمة الأكثر فائدة لهم.

نتائج الصرف: أكان كيفياً أم كان قانونياً؟

الوزارة اعتادت أن تسعى إلى تأمين استمرار العمل وهي على اقتناع بذلك وإن اضطر الأمر إلى التنازل عن بعض المكتسبات، نظراً إلى ضيق سوق العمل وعدم توفر فرص العمل. (قضية مستشفى المظلوم - عمال الاترنيت الخ...).

ما هو الحل؟

الحل على نطاق الوطن. الخوف من العولمة (التحرك العمالي التظاهرات في أميركا)..

- سياسة اقتصادية اجتماعية.

- تعاون بين اصحاب العمل والعمال.

- تشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

الصفحة الاخيرة

إلى أين؟؟!!..

وأخيراً انتفض الاتحاد العمالي العام منتصرا لقضايا العمال والعاملين..

وأخيرا علت الرايات وعلت الأصوات

وأخيرا وليس آخرا تجمهر الناس ضد وحش الغلاء..

ولكن هل من أحد يسمع؟..

هل من أحد يتذكر الفقراء وقوت عيالهم

هل من أحد ينتصر لقضاياهم..

وأكثر ما نخشاه ان تضيع أصوات العمال والمتظاهرين والقابعين في عَرف الصمت في منازلهم.. وفي الفقراء إن تضيع تلك الأصوات بين تبريرات المسؤولين وصور المرشحين من هنا وهناك..

لقد وصلنا الى الخط الأحمر

الى النقطة ما فوق الحمراء

هل من احد يسمع؟

هل من أحد ينفع؟

هل من أحد يسأل؟

الى اين نحن سائرون

والى اين تسير العربة بنا ونحن لا ندري..

هل نتغذى بالتصريحات ونطعم أولادنا صور المرشحين؟

وهل ننتظر الى ما شاء الله فقط نذكر المعنيين بدولة القانون والمؤسسات

اننا بشر ويحق لنا بالحياة بالعيش بكرامة كسائر الناس

كسائر الشعوب..

افعلوا من أجلنا شيئا ارحموا أطفالنا.. ارحموا اولادنا

ولا نريد أكثر من ذلك..

لاننا نعرف بانكم لا تقدرون

حتى على ذلك

فتحية لكم والسلام.

الميزان

HALABI BROS.
FOR
TRADING & CONTRACTING
Bakaata - EL Shouf Lebanon
P. O. Box - R. C. 11258
Tel : 500269

شركة حلبي اخوان
للتجارة العامة والمقاولات
بقعاتا - الشوف لبنان
ص. ب. ..... س. ت. ١١٢٥٨
تلفون : ٥٠٠٢٦٩

بيننا تَنتَفي المسافات.

منذ حلقت أجنحة الأرز للمرة الأولى، كان إيمانا بكم وكانت خدمتنا لكم. فالعلاقة مع المسافرين كانت وستظل علاقة شراكة مبنية على تقديم أسرع الخدمات وأرفعها على متن طائراتنا الحديثة في درجاتها المختلفة.

انتشرنا في جميع بلدان الشرق الأوسط وأوروبا وافريقيا. نخدمها مباشرة ونقدم فيها الدرجة الأمامية Front Class إلى جانب الدرجة السياحية. هذا بالإضافة إلى الأسعار المخفضة التي نقدمها للعائلات المسافرة والتقديمات الخاصة لمسافرينا الدائمين.

خدمتنا هكذا أردناها، أجنحة هي لكم. نحن مؤتمنون عليها، فنلقي وإياكم كل مسافة.

MEA

http://www.mea.com.lb